

الحِكْمَةُ فِي الْأِسْلَامِ أَوْ وُظُفَةُ الْحُكُومَةِ الْأِسْلَامِيَّةِ

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيَّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةَ

دَارُ الْكَاتِبِ الْعَرَبِيِّ

الحسبة في الإسلام
أو
وظيفة الحكومة الإسلامية

لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية

دار الكاتب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة الحسبة

قال الشيخ الامام العالم العلامة شيخ الاسلام أبو العباس أحمد ابن الشيخ الامام العالم شهاب الدين عبد الحلیم ابن الشيخ الامام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية رحمه الله عليه .

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونسئله . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من عىء الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . ونشهد أن محمداً عبده ورسوله . أرسله بين يدي الساعة بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً . فهدى به من الضلالة وبصر به من العمى . وأرشد به من الغي . وفتح به أعينا عمياً وآذاناً صماً وقلوباً غلفاً . حيث بلغ الرسالة . وأدى الأمانة . ونصح الأمة . وجاهد في الله حق جهاده . وعبد الله حتى أتاه اليقين من ربه . صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً . وجزاه عنا أفضل ما جزى نبياً عن أمته .

(أما بعد فهذه قاعدة في الحسبة) أصل ذلك أن تعلم أنت

جميع الولايات في الاسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا فان الله سبحانه وتعالى إنما خلق الخلق لذلك وبه أنزل الكتب وبه أرسل الرسل وعليه جاهد الرسول والمؤمنون . قال الله تعالى : « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون » [الذاريات : ٥٦]

وقال تعالى : « وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون » . [الانبياء : ٢٥]
وقال « ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت » [النحل : ٣٦]

وقد أخبر عن جميع المرسلين أن كلا منهم يقول لقومه اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ، وعبادته تكون بطاعته وطاعة رسوله وذلك هو الخير والبر والتقوى والحسنات والقربات والباقيات الصالحات والعمل الصالح وإن كانت هذه الأسماء بينها فروق لطيفة ليس هذا موضعها وهذا الذي يقاتل عليه الخلق كما قال تعالى « وقاتلوم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » [الأنفال : ٢٩]

وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال سئل النبي ﷺ عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاقل حمية ويقاقل رياء فأبي ذلك في سبيل الله ؟ فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله .

وكل بني آدم لا تم مصلحتهم لا في الدنيا ولا في الآخرة

إلا بالاجتماع والتناصر . فالتعاون والتناصر على جلب منافعهم
والتناصر لدفع مضارهم . ولهذا يقال الإنسان مدني بالطبع ، فإذا
جمعوا فلا بد لهم من أمور يفعلونها يحتاجون بها المصلحة وأمر
يحتاجونها لما فيها من المفسدة ويكونون مطيعين للأمر بتلك المقاصد .
وللناهي عن تلك المقاصد .

فجميع بني آدم لا بد لهم من طاعة أمر وناه . فمن لم يكن
من أهل الكتب الإلهية ولا من أهل دين فانهم يطيعون ملوكهم
فما يرون أنه يعود بمصالح دينهم مصيبين تارة ومخطئين أخرى .
وأهل الأدب الفاسدة من المشركين وأهل الكتاب المتمسكين
به بعد التبديل أو بعد النسخ والتبديل مطيعون فما يرون أنه
يعود عليهم بمصالح دينهم ودنيائهم .

وغير أهل الكتاب منهم من يؤمن بالجزاء بعد الموت ومنهم
من لا يؤمن به . وأما أهل الكتاب فمتفقون على الجزاء بعد
الموت ولكن الجزاء في الدنيا متفق عليه من أهل الأرض ، فإن
الناس لم يتنازعوا أن عقوبة الظلم وخيمة وعاقبة العدل كريمة .
ولهذا يروى . الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة ولا ينصر
الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة .

وإذا كان لا بد من طاعة أمر وناه فعلوم أن دخول المرء في
طاعة الله ورسوله خير له وهو الرسول النبي الأمي المكتوب في

التوراة والإنجيل الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ، وذلك هو الواجب على جميع الخلق ، قال الله تعالى : « وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بأذن الله ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً ، فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً » [النساء : ٦٤ - ٦٥]

وقال : « ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً » [النساء : ٦٩] .

وقال : « ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ، ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين » [النساء : ١٣ - ١٤]

وكان النبي ﷺ يقول في خطبته للجمعة « إن خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها .

وكان يقول في خطبة الحاجة « من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصها فانه لا يضر إلا نفسه ولن يضر الله شيئاً »

وقد بعث الله رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم بأفضل المنهج والشرائع وانزل عليه أفضل الكتب وارسله إلى خير أمة أخرجت

للناس وأكل له ولأمة الدين وأتم عليهم النعمة وحرم الجنة إلا على من آمن به وبما جاء به ولم يقبل من أحد إلا الإسلام الذي جاء به فمن ابتغى غيره ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين .
وأخبر في كتابه أنه أنزل الكتاب والحديد ليقوم الناس بالقسط فقال تعالى « لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز » .
[الحديد : ٢٥] .

ولهذا أمر النبي ﷺ أمته بتولية ولاية أمور عليهم وأمر ولاية الأمور أن يردوا الامانات إلى أهلها وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل وأمرهم بطاعة ولاية الأمور في طاعة الله تعالى .
ففي سنن أبي داود عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال « إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم » وفي سننه أيضاً عن أبي هريرة مثله . وفي مسند الامام أحمد عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال « لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا أحدهم » .
فإذا كان قد أوجب في أقل الجماعات . وأقصر الاجتماعات أن يولى أحدهم كان هذا تنبيهاً على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك .
ولهذا كانت الولاية لمن يتخذها ديناً يتقرب به إلى الله ويفعل فيها الواجب بحسب الإمكانيات من أفضل الأعمال الصالحة حتى قد روى الإمام أحمد في مسنده عن النبي ﷺ أنه قال « ان أحب الخلق إلى الله إمام عادل وأبغض الخلق إلى الله إمام جائر » .

فصل

وإذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهى فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو الأمر بالمعروف والنهي الذي بعث به هو النهي عن المنكر وهذا نعت النبي والمؤمنين كما قال تعالى « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر [النساء : ٧١] » .

وهذا واجب على كل مسلم قادر وهو فرض على الكفاية ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره .

والقدرة هو السلطان والولاية فذووا السلطان أقدر من غيرهم وعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم فأن مناط الوجوب هو القدرة فيجب على كل إنسان بحسب قدرته قال تعالى « فائقوا الله ما استطعتم » [التغابن : ١٦] .

وجميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سواء في ذلك ولاية الحرب الكبرى مثل نيابة السلطنة والصغرى مثل ولاية الشرطة وولاية الحكم . أو ولاية المال وهي ولاية الدراوين المالية وولاية الحسبة لكن من المتولين من يكون بمنزلة الشاهد المؤتمن والمطلوب منه الصدق مثل الشهود عند الحاكم ومثل صاحب الديوان الذي وظيفته أن يكتب المستخرج والمصرف والنقيب والعريف الذي وظيفته إخبار ذي الأمر بالأحوال .

ومنهم من يكون بمنزلة الأمين المطاع والمطلوب منه العدل من الأمير والحكم والمحتسب .

وبالصدق في كل الأخبار والعدل في الأنشاء من الأقوال والأعمال . تصلح جميع الأحوال وهما قربنان كما قال الله تعالى « وعت كلمة ربك صدقاً وعدلاً » [الأنعام : ١١٥] وقال النبي ﷺ لما ذكر الظلمة « من صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولا يرد على الحوض ، ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه وسيرد على الحوض » .

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال « عليكم بالصدق فان الصدق يهدي إلى البر وإلّا البر يهدي إلى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً وإياكم والكذب فان الكذب يهدي إلى الفجور وإلّا الفجور يهدي إلى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً » .

ولهذا قال سبحانه وتعالى « هل أنبئكم على من تنزل الشياطين ؟ تنزل على كل أفاك أثيم » [الشعراء : ٢٢١ - ٢٢٢] .

وقال « لنسفعن بالناسية ناصية كاذبة خاطئة » [العلق : ١٥ - ١٦] فلهذا يجب على كل ولي أمر أن يستعين بأهل الصدق والعدل وإذا تعذر ذلك استعان بالأمثل فالأمثل وإن كان فيه كذب وظلم فان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لاخلاق لهم .

والواجب إغاها هو فعل المقدور وقد قال النبي ﷺ أو همر

ابن الخطاب « من قلد رجلاً على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو أرضى منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين » فالواجب لنا هو الأرضى من الموجود .

والغالب أنه لا يوجد كامل فيفعل خير الخيرين ويدفع شر الشرين . ولهذا كان مبرين الخطاب يقول « أشكو اليك جلد الفاجر وعجز الثقة » وقد كان النبي ﷺ واصحابه يفرحون بانتصار الروم والنصارى على المجوس وكلامهما كافر لأن أحد الصنفين أقرب إلى الإسلام ، وأنزل الله في ذلك سورة الروم لما اقتتل الروم وفارس والقصة مشهورة .

وكذلك يوسف الصديق كان ثائلاً لفرعون مصر وهو وقومه مشركون وفعل من العدل والخير ما قدر عليه ودعاهم إلى الإيمان بحسب الإمكان .

فصل

عموم الولايات وخصوصها وما يستفيده المتولي بالولاية يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف . ليس لذلك حد في الشرع فقد يدخل في ولاية القضاء في بعض الأمكنة والأزمنة ما يدخل في ولاية الحرب في مكان وزمان آخر وبالعكس ، وكذلك الحسبة وولاية المال . وجميع هذه الولايات هي في الأصل ولاية شرعية ومناصب دينية ،

فأي من عدل في ولاية من هذه الولايات فساسها بعلم وعدل وأطاع الله ورسوله بحسب الامكان فهو من الأبرار الصالحين . وأي من ظلم وعمل فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين . انما الضابط قوله تعالى « إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم » [الانفطار : ١٣ - ١٤] . وإذا كان كذلك فولاية الحرب في عرف هذا الزمان في هذه البلاد الشامية والمصرية تختص بإقامة الحدود التي فيها إلتلاف . مثل قطع يد السارق وعقوبة المحارب ونحو ذلك . وقد يدخل فيها من العقوبات ما ليس فيه إلتلاف كجلد السارق ويدخل فيها الحكم في الخصومات والمضاربات ودعاوى النهم التي ليس فيها كتاب وشهود كما تختص ولاية القضاء بما فيه كتاب وشهود وكما تختص بإثبات الحقوق والحكم في مثل ذلك والنظر في حال نظار الوقوف وأوصياء اليتامى وغير ذلك مما هو معروف .

وفي بلاد أخرى كبلاد المغرب ليس لوالي الحرب حكم في شيء وإنما هو منفذ لما يأمر به متولي القضاء وهذا اتبع السنة القديمة ولهذا أسباب من المذاهب والعادات مذكورة في غير هذا الموضع .

وأما المحتسب فله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاية والقضاء وأهل الديوان ونحوهم وكثير من الأمور الدينية هو مشترك بين ولاية الأمور فمن أدى فيه الواجب وجبت طاعته فيه .

فعلى المحتسب أن يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها ويعاقب

من لم يصل بالضرب والحبس وأما القتل فإلى غيره ويتعاهد الأئمة
والمؤذنين فن فرط منهم فيما يجب من حقوق الإمامة أو خرج عن
الأذان المشروع ألزمه بذلك واستعان فيما يعجز عنه بوالي الحرب
والحكم وكل مطاع يعين على ذلك .

وذلك أن الصلاة هي أعرف المعروف من الأعمال وهي عمود
الإسلام وأعظم شرائعه وهي قرينة الشهادتين وإنما فرضها الله ليلة
المعراج وخطب بها الرسول بلا واسطة لم يبعث بها رسولاً من
الملائكة . وهي آخر ما وصى به النبي ﷺ أمته . وهي المخصوصة
بالذكر في كتاب الله تخصيصاً بعد تعميم كقوله تعالى « والذين يسكنون
الكتاب وأقاموا الصلوة » [الأعراف : ١٧٠] « أتل ما أوحى إليك من
الكتاب وأقم الصلوة » [العنكبوت : ٤٥] وهي المقرونة بالصبر
وبالزكاة وبالنسك وبالجهاد في مواضع من كتاب الله كقوله تعالى
« واستعينوا بالصبر والصلوة » [البقرة : ٤٥] وقوله « وقيموا الصلوة
وآتوا الزكاة » [البقرة : ٤٣] وقوله : « إن صلاتي ونسكي » [الانعام : ١٦٢]
وقوله « أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً » [الفتح : ٢٩]
وقوله « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلوة فلتنقم طائفة منهم معك
وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ، ولتأت طائفة
أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم » إلى قوله
« فإذا أطعاني فاقموا الصلوة إن الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً
موقوتاً » [النساء : ١٠٢ - ١٠٣] وأمرها أعظم من أن يحاط به فاعتناه

ولادة الأمر بها يجب أن يكون فوق اعتنائهم بجميع الأعمال .
ولهذا كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يكتب
إلى عماله : إن أهم أمركم عندي الصلاة ، من حفظها وحافظ عليها
حفظ دينه ومن ضيعها كان لما سواها أشد إضاعة رواد مالك وغيره :
ويأمر المحتسب بالجمعة والجماعات ويصدق الحديث وأداء الأمانات
وينهى عن المنكرات من الكذب والحياة وما يدخل في ذلك من
تطفيف المكيال والميزان والغش في الصناعات والبياعات والديانات
ونحو ذلك .

قال الله تعالى « ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس
يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوم يخسرون » [المطففين : ١ ، ٢ ، ٣]
وقال في قصة شعيب « أوفوا الكيل ولا تكونوا من الخسرين .
وزنوا بالقسطاس المستقيم . ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في
الأرض مفسدين » . [الشعراء : ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣] وقال تعالى
« إن الله لا يحب من كان خوانا اثينا » [النساء : ١٠٧] .
وقال « وأن الله لا يهدي الكيد الخائنين » [يوسف : ٥٢]

وفي الصحيحين عن حكيم بن حزام قال : قال رسول الله ﷺ
« البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعها
وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعها » .

« وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ مر على صبرة
طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا فقال : ما هذا يا صاحب

الطعام ؟ فقال : أصابته السماء يا رسول الله ، قال أفلا جعته فوق
الطعام كي يراه الناس « من غشنا فليس منا » وفي رواية « من
غش فليس مني » .

فقد أخبر النبي ﷺ أن الغاش ليس بداخل في مطلق أمم أهل
الدين والايان كما قال « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا
يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها
وهو مؤمن » فسلبه حقيقة الايمان التي بها يستحق حصول الثواب
والنجاة من العقاب وإن كان معه أصل الايمان الذي يفارق به
الكفار . ويخرج به من النار .

والغش يدخل في البيوع بكتان العيوب وتدليس السلع مثل
أن يكون ظاهر المبيع خيراً من باطنه كالذي مر عليه النبي ﷺ
وأنكر عليه .

ويدخل في الصناعات مثل الذين يصنعون المطعومات من الخبز
والطبخ والعدس والشواء وغير ذلك أو يصنعون الملابس كالنساءجين
والخياطين ونحوهم أو يصنعون غير ذلك من الصناعات فيجب نهيهم
عن الغش والحيانة والكتان .

ومن هؤلاء الكجاولية الذين يغشون النقود والجواهر والعطر
وغير ذلك فيصنعون ذهباً أو فضة أو عنبراً أو مسكاً أو جواهر أو
زعفراناً أو ماء ورد أو غير ذلك يضاؤون به خلق الله ولم يخلق
الله شيئاً فيقدر العباد أن يخلقوا كخلق الله بل قال الله عز وجل فيما

حكى عنه رسوله « ومن أظلم ممن ذهب بخلقك مخلوقاً ! فليخلقوا ذرة فليخلقوا بعوضة » .

ولهذا كانت المصنوعات مثل الأطعمة والملابس والمساكن غير مخلوقة إلا بتوسط الناس قال تعالى « وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون وخلقنا لهم من مثله ما يركبون [يس : ٤١ - ٤٢] » وقال تعالى « أتعيذون ما تعبتون والله خلقكم وما تعملون » [الصافات : ٩٥ - ٩٦] .

وكانت المخلوقات من المعادن والنبات والدواب غير مقدورة لبني آدم أن يصنعوها لكنهم يشبهون على سبيل القش . وهذا حقيقة الكيمياء فإنه المشبه وهذا باب واسع قد صنف فيه أهل الخبرة ما لا يحتمل ذكره في هذا الموضع .

ويدخل في المنكرات ما نهى الله عنه ورسوله من العقود المحرمة مثل عقود الربا والميسر مثل بيع الغرر . وكحل الجبة واللامسة والمنابذة وربا النسئة وربا الفضل . وكذلك النجش وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها . وتصرية الدابة اللبون وسائر أنواع التدليس وكذلك المعاملات الربوية سواء كانت ثنائية أو ثلاثية إذا كان المقصود بها جميعها أخذ دراهم بدراهم أكثر منها إلى أجل .

فالثانية ما يكون بين اثنين مثل أن يجمع إلى القرض بيعاً أو إجارة أو مساقاة أو مزارعة وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال « لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم

ضمن ولا يبيع ما ليس عندك ، قال الترمذي حديث صحيح .
مثل أن يبيعه سلعة إلى أجل ثم يعيدها إليه ، ففي سنن أبي
اوود عن النبي ﷺ قال : « من باع بيعتين في بيعة فله أوكسها
و الربا » .

والثالثة مثل أن يدخلها بينها عملاً للربا يشتري السلعة منه آكل
لربا ثم يبيعها المعطي للربا إلى أجل ثم يعيدها إلى صاحبها ينقص
رأهم يستفيدا المحلل .

وهذه المعاملات منها ما هو حرام بإجماع المسلمين مثل التي يجري
نيتها شرط لذلك أو التي يباع فيها المبيع قبل القبض الشرعي أو
غير الشروط الشرعية أو يقلب فيها الدين على المعسر فإن المعسر
يجب إنظاره ولا يجوز الزيادة عليه بعمالة ولا غيرها بإجماع المسلمين .
ومنها ما قد تنازع فيه بعض العلماء لكن الثابت عن النبي ﷺ
والصحابة والتابعين تحريم ذلك كله

ومن المنكرات تلقي السلع قبل أن تنجيء إلى السوق فإت
لنبي ﷺ نهي عن ذلك لما فيه من تغريز البائع فانه لا يعرف السعر
فيشتري منه المشتري بدون القيمة ولذلك أثبت النبي ﷺ له الخيار
إذا هبط إلى السوق . وثبوت الخيار له مع الغبن لا ريب فيه وأما
نبوته بلا غبن ففيه نزاع بين العلماء . وفيه عن أحمد روايتان .
إحداها يثبت وهو قول الشافعي والثانية لا يثبت لعدم الغبن
وثبوت الخيار بالغبن للمستول وهو الذي لا يماكس هو مذهب

مالك وأحمد وغيرهما فليس لأهل السوق أن يبيعوا الماكس بسعر والمستول الذي لا ياكس أو من هو جاهل بالسعر بأكثر من ذلك السعر . هذا مما ينكر على الباعة وجاء في الحديث « غي المستول ربا » وهو بمنزلة تلقي السلع فإن القادم جاهل بالسعر ولذلك نهى النبي ﷺ أن يبيع حاضر لباد وقال « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » . وقيل لابن عباس ما قوله لا يبيع حاضر لباد قال : لا يكون له ميساراً ، وهذا نهى عنه لما فيه من ضرر المشتري فإن المقيم إذا توكل للقادم في بيع سعة يحتاج الناس إليها والقادم لا يعرف السعر ضر ذلك المشتري فقال النبي ﷺ « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » .

ومثل ذلك الاحتكار لما يحتاج الناس إليه لما روى مسلم في صحيحه عن معمر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال « لا يحتكر إلا خاطيء » فإن المحتكر هو الذي يعتمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد إغلاؤه عليهم وهو ظالم للخلق المشتري . ولهذا كان لولي الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه ، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس في محنة فانه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل . ولهذا قال الفقهاء من اضطر إلى طعام الغير أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله . ولو امتنع من بيعه إلا بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره .

ومن هنا يتبين أن السعر منه ما هو ظلم لا يجوز ، ومنه ما هو عدل جائز .

فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بضمن لا يرضونه أو منعهم بما أباحه الله لهم فهو حرام .
وإذا تضمن العدل بين الناس ، مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بضمن المثل ومنعهم بما يحرم عليهم من أخذ زيادة على عوض المثل فهو جائز بل واجب .

فأما الأول فمثل ما روى أنس قال : غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله لو سعت فقال « إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر ولاني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال » رواه أبو داود والترمذي وصححه .

فإذا كان الناس يبيعون سلعم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء ، وإما لكثرة الخلق فهذا إلى الله فإلزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق .
وأما الثاني فمثل أن يتمتع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى للتسمير إلا إلزامهم بقيمة المثل فيجب أن يلتزموا بما ألزمهم الله به .

وأبلغ من هذا أن يكون الناس قد التزموا أن لا يبيع الطعام

أو غيره إلا أناس معروفون أن لا تباع تلك السلع إلا لهم ثم يبيعونها هم ، فلو باع غيرهم ذلك منع إما ظلما لوظيفة تؤخذ من البائع أو غير ظلم لما في ذلك من الفساد فهنا يجب التسعير عليهم بحيث لا يبيعون إلا بقيمة المثل بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء لأنه إذا كان قد منع غيرهم أن يبيع ذلك النوع أو يشتريه فلو سوغ لهم أن يبيعوا بما اختاروا أو يشتروا بما اختاروا كان ذلك ظلما للخلق من وجهين . ظلما للبائعين الذين يريدون بيع تلك الأموال وظلما للمشتريين منهم .

والواجب إذا لم يمكن دفع جميع الظلم أن يدفع الممكن منه فالتسعير في مثل هذا واجب بلا نزاع وحقيقته إلزامهم أن لا يبيعوا أو لا يشتروا إلا بضمن المثل وهذا واجب في مواضع كثيرة من الشريعة فإنه كما أن الإكراه على البيع لا يجوز إلا بحق يجوز الإكراه على البيع بحق في مواضع مثل بيع المال لقضاء الدين الواجب والنفقة الواجبة والإكراه على أن لا يبيع إلا بضمن المثل لا يجوز إلا بحق .

ويجوز في مواضع مثل المضطر إلى طعام الغير ومثل الغراس والبناء الذي في ملك الغير فإن لرب الأرض أن يأخذه بقيمة المثل لا بأكثر ونظائره كثيرة .

وكذلك السراية في العتق كما قال النبي ﷺ « من أعتق شركا

له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل لا وكس ولا شطط فأعطى شركاءه حصصهم وعق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق .

وكذلك من وجب عليه شراء شيء للعبادات كآلة الحج ورقبة العتق وماء الطهارة فعليه أن يشتريه بقيمة المثل ليس له أن يمتنع من الشراء إلا بما يختار .

وكذلك فيما يجب عليه من طعام أو كسوة لمن عليه نفقته إذا وجد الطعام واللباس الذي يصلح له في العرف بضمن المثل لم يكن له أن يتنقل إلى ما هو دونه حتى يبذل له ذلك بضمن مختاره ونظائره كثيرة .

ولهذا منع غير واحد من العلماء كآبي حنيفة وأصحابه القسام الذين يقسمون العقار وغيره بالأجر أن يشتروا فانهم إذا اشتروا والناس محتاجون ألهم أغلوا عليهم الأجر فنع البائعين الذين تواطئوا على أن لا يبيعوا إلا بضمن قدره أولى وكذلك منع المشتري إذا تواطئوا على أن يشتروا فيما يشتريه أحدهم حتى يضمنوا سلع الناس أولى .

وأيضاً فإذا كانت الطائفة التي تشتري نوعاً من السلع أو تبيعها قد تواطئوا على أن يضمنوا ما يشترونه فيشترونه بدون ثمن المثل المعروف ويبيدون ما يبيعونه بأكثر من الثمن المعروف وينموا ما يشترونه كان هذا أعظم عدواناً من تلقي السلع ومن بيع الحاضر للبادي ومن التجش ويكفونون قد اتفقوا على ظلم الناس حتى يضطروا

الى بيع سلعمهم وشرائها بأكثر من ثمن المثل والناس يحتاجون إلى بيع ذلك وشرائه ، وما احتاج إلى بيعه وشرائه عموم الناس فإنه يجب أن لا يباع إلا بثمن المثل إذا كانت الحاجة إلى بيعه وشرائه عامة .

ومن ذلك أن يحتاج الناس إلى صناعة فاس ، مثل حاجة الناس إلى الفلاحة والنساجة والباية فان الناس لا بد لهم من طعام يأكلونه وثياب يلبسونها ومساكن يسكنونها ، فإذا لم يجلب لهم من الثياب ما يكفيهم كما كان يجلب إلى الحجاز على عهد رسول الله ﷺ كانت الثياب تجلب اليهم من اليمن وحصر والشام وأهلها كفار وكانوا يلبسون ما نسيجه الكفار ولا يغسلونه فإذا لم يجلب إلى فاس البلد ما يكفيهم احتاجوا إلى من ينسج لهم الثياب . ولا بد لهم من طعام إما مجلوب من غير بلدهم ولما من زرع بلدهم وهذا هو الغالب ، وكذلك لا بد لهم من مساكن يسكنونها فيحتاجون إلى البناء فلماذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم كأبي حامد الفزالي وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهما ان هذه الصناعات فرض على الكفاية فانه لا تتم مصلحة الناس إلا بها كما أن الجهاد فرض على الكفاية إلا أن يتعين فيكون فرضاً على الأعيان مثل ان يقصد العدو بلداً أو مثل أن يستنفر الامام أحداً .

وطلب العلم الشرعي فرض على الكفاية إلا فيما يتعين مثل طلب كل واحد علم ما أمره الله به وما نهاه عنه فان هذا فرض

على الأعيان كما أخرجاه في الصحيحين عن النبي ﷺ انه قال « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » وكل من أراد به خيراً لا بد أن يفقهه في الدين فمن لم يفقه في الدين لم يرد الله به خيراً .

والدين ما بعث الله به رسوله وهو ما يجب على المرء التصديق به والعمل به . وعلى كل أحد أن يصدق محمداً ﷺ فيما أخبر به ويطيعه فيما أمر تصديقاً عاماً وطاعة عامة ثم إذا ثبت عنه خبر كان عليه أن يصدق به مفصلاً وإذا كان مأموراً من جهة بأمر معين كان عليه أن يطيعه طاعة مفصلة .

وكذلك غسل الموتى وتكفينهم والصلاة عليهم ودفنهم فرض على الكفاية .

وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على الكفاية والولايات كلها الدينية مثل إمرة المؤمنين وما دونها من ملك ووزارة وديوانية سواء كانت كتابة خطاب أو كتابة حساب لمستخرج أو مصروف في أرزاق المقاتلة أو غيرهم ومثل إمارة حرب وقضاء وحسبة .

وفروع هذه الولايات انما شرعت للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وكان رسول الله ﷺ في مدينته النبوية يتولى جمع ما يتعلق بولاية الأمور يولى في الأماكن البعيدة عنه كما ولى على مكة عتاب ابن أسيد وعلى الطائف عثمان بن العاص وعلى قرى عربية خالد بن سعيد بن العاص وبعث علياً ومعادياً وأباً موسى الى اليمن .

وكذلك كان يؤمر على السرايا وبيعت على الأموال الزكوية
السعاة فيأخذونها ممن هي عليه ويدفعونها الى مستحقها الذين سماهم
الله في القرآن فيرجع الساعي الى المدينة وليس معه إلا السوط
لا يأتي الى النبي ﷺ بشيء إذا وجد لها موضعاً يضعها فيه .

وكان النبي ﷺ يستوفي الحساب على العمال بحاسبهم على المستخرج
والمصرف كما في الصحيحين عن أبي حميد الساعدي « أن النبي ﷺ
استعمل رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقات فلما رجع
حاسبه فقال هذا لكم وهذا أهدي إلي فقال النبي ﷺ ما بال الرجل
نستعمله على العمل بما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلي أفلا
قعد في بيت أبيه وأمه فينظر أمى إليه أم لا والذي نفسي بيده
لا نستعمل رجلاً على العمل بما ولانا الله فيفعل منه شيئاً إلا جاء
يوم القيامة يحمله على رقبتة إن كان بعيراً له رغاء وإن كانت بقرة
لها خوار أو كانت شاة تيعر ، ثم رفع يديه إلى السماء وقال اللهم
هل بلغت قالما مرتين أو ثلاثاً »

والمقصود هنا أن هذه الأعمال التي هي فرض على الكفاية متى
لم يقم بها غير الإنسان صارت فرض عين عليه لا سيما إن كان غيره
عاجزاً عنها .

فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بناتهم
صار هذا العمل واجباً بخبرهم ولي الأمر عليه إذا امتنعوا عنه بعوض
المثل ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ولا يمكن

الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم كما إذا احتاج الجند المرصودون للجهاد إلى فلاحة أرضهم ألزم من صناعته الفلاحة بأن يصنعها لهم فإن الجند يلزمون بأن لا يظلموا الفلاح كما ألزم الفلاح أن يطلع للجند .

والمزارة جائزة في أصح قولي العلماء وهي عمل المسلمين على عهد نبيهم وعهد خلفائه الراشدين وعليها عمل آل أبي بكر وآل عمر وآل عثمان وآل علي وغيرهم من بيوت المهاجرين وهي قول أكابر الصعابة كابن مسعود وهي مذهب فقهاء الحديث كأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وداود بن علي والبخاري ومحمد بن إسحق بن خزيمة وأبي بكر بن المنذر وغيرهم ومذهب الليث بن سعد وابن أبي ليلى وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهم من فقهاء المسلمين .

وكان النبي ﷺ قد عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثم وزرع حتى مات ولم تزل تلك المعاملة حتى أجلاهم عمر عن خيبر وكان قد شاربهم أن يعمروها من أموالهم وكان البذر منهم لا من النبي ﷺ .

ولهذا كان الصحيح من قولي العلماء أن البذر يجوز أن يكون من العامل بل طائفة من الصعابة قالوا لا يكون البذر إلا من العامل .

ولذا نهى عنه النبي ﷺ من الحاضرة وكراء الأرض قد جاء مفسراً بأنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة معينة ، ومثل هذا الشرط باطل بالنص وإجماع العلماء وهو كما لو شرط في المضاربة

لرب المال درام معينة فان هذا لا يجوز بالاتفاق لأن المعاملة مبنيا
على العدل .

وهذه المعاملات من جنس المشاركات والمشاركة إنما تكون إذا
كان لكل من الشريكين جزء شائع كالثلث والنصف فاذا جعل
لأحدهما شيء مقدر لم يكن ذلك عدلاً بل كان ظلماً وقد ظن طائفة
من العلماء أن هذه المشاركات من باب الإجازات بعوض مجهول
فقالوا القياس يقتضي تحريمها .

ثم منهم من حرم المساقاة والمزارعة وأباح المضاربة استعجاباً
للحاجة لأن الدرهم لا يمكن اجازتها كما يقول أبو حنيفة .

وممنهم من أباح المساقاة إما مطلقاً كقول مالك والقديم للشافعي
أو على النخل والعنب كالجديد للشافعي لأن الشجر لا يمكن اجازتها
بمخلاف الأرض وأباحوا ما يحتاج إليه من المزارعة تبعاً للمساقاة
فأباحوا المزارعة تبعاً للمساقاة كقول الشافعي إذا كانت الأرض أغلب
أو قدروا ذلك بالثلث كقول مالك .

وأما جمع السلف وفقهاء الأمصار فقالوا هذا من باب المشاركة
لا من باب الاجارة التي يقصد فيها العمل فأن مقصود كل منها
ما يحصل من الثمر والزرع وهما مشاركان هذا بيده وهذا بآله كالضاربة .

ولهذا كان الصحيح من قول العلماء أن هذه المشاركات إذا فسدت
وجب نصيب المثل لا أجرة المثل فيجب من الربح أو النماء اما ثلثه
واما نصفه كما جرت العادة في مثل ذلك ولا يجب أجرة مقدرة فان

ذلك قد يستغرق المال وأضعافه وإنما يجب في الفاسد من العقود
نظير ما يجب في الصحيح والواجب في الصحيح ليس هو أجرة مسماة
بل جزء شائع من الربح مسمى فيجب في الفاسدة نظير ذلك .

والمزارة أصل من المؤاجرة وأقرب إلى العدل والأصول فإنها
بشتركان في المغنم والمغرم بخلاف المؤاجرة فان صاحب الأرض تسلم
له الأجرة والمستأجر قد يحصل له زرع وقد لا يحصل .

والعلماء يختلفون في جواز هذا وجواز هذا . والصحيح جوازه
وسواء كانت الأرض مقطعة أو لم تكن مقطعة . وما علمت أحداً
من علماء المسلمين لا أهل المذاهب الأربعة ولا غيرهم قال ان إجارة
الاقطاع لا تجوز .

وما زال المسلمون يؤجرون الأرض المقطعة من زمن الصحابة
إلى زمننا هذا .

لكن بعض أهل زماننا ابتدعوا هذا القول قالوا لأن المنقطع
لا يملك المنفعة فيصير كالستعير إذا أكرى الأرض المعارة .

وهذا القياس خطأ لوجبهين : أحدهما أن المستعير لم تكن المنفعة
حقاً له وإنما تبرع له المعير بها . وأما أراضي المسلمين فتنفعها حق
للمسلمين وولي الأمر قاسم يقسم بينهم حقوقهم ليس متبرعاً لهم كالمعير
والمنقطع يستوفى المنفعة بحكم الاستحقاق كما يستوفى الموقوف عليه
منافع الوقف وأولى . وإذا جاز للموقوف عليه أن يؤجر الوقف وان

أمكن أن يموت فتفسخ الإجارة بموته على أصح قولي العلماء فلئن
يجوز للمقطع أن يؤثر الإقطاع وأن انفسخت الإجارة بموته أو
غير ذلك بطريق الأولى والأخرى .

الثاني أن المعبر لو أذن في الإجارة جازت الإجارة مثل الإجارة
في الإقطاع وولى الأمر يأذن للمقطعين في الإجارة . وإنما أقطعهم
ليتنفعوا بها إما بالمزراعة وإما بالإجارة . ومن حرم الانتفاع بها
بالمؤاجرة والمزراعة فقد أفسد على المسلمين دينهم ودنياهم فإن المساكن
كالخوانيت والدور ونحو ذلك لا ينتفع بها المقطع إلا بالإجارة . وأما
المزارع والبساتين فينتفع بها بالإجارة وبالمزراعة والمساكن في الأمر العام .
والمرابطة نوع من المزارعة ولا تخرج عن ذلك إلا إذا
استكرى بإجارة مقدرة من يعمل له فيها وهذا لا يكاد يفعله إلا
قليل من الناس لأنه قد يخسر ماله ولا يحصل له شيء بخلاف المشاركة
فإنها يشتركان في المغم والمغمم فهو أقرب إلى العدل فلهذا تختاره
الفطر السليمة . وهذه المسائل لبسطها موضع آخر .

والمقصود هنا أن ولى الأمر أن أجبر أهل الصناعات على
ما تحتاج إليه الناس من صناعاتهم كالزراعة والحياكة والبناء فإنه يقدر
أجرة المثل فلا يمكن المستعمل من نقص أجرة الصانع عن ذلك
ولا يمكن الصانع من المطالبة بأكثر من ذلك حيث تعين عليه
العمل وهذا من التسعير الواجب .

وكذلك إذا احتاج الناس إلى من يصنع لهم آلات الجهاد من سلاح وجسر للحرب وغير ذلك فيستعمل باجرة المثل لا يمكن المستعملون من ظلمهم ولا العمال من مطالبتهم بزيادة على حقهم مع الحاجة اليهم .

فهذا تعبير في الأعمال . وأما في الأموال فإذا احتاج الناس إلى سلاح للجهاد فعلى أهل السلاح أن يبيعوه بعوض المثل ولا يكونون من أن يجبسوا السلاح حتى يتسلط العدو أو يبذل لهم من الأموال ما يختارون .

والإمام لو عين أهل الجهاد للجهاد تعين عليهم كما قال النبي ﷺ « وإذا استفتيتم فانفروا » أخرجاه في الصحيحين وفي الصحيح أيضاً عنه أنه قال « على المرء المسلم السمع والطاعة في عمره ويسره ومنشطه ومكرهه وأثرة عليه » .

فإذا وجب عليه أن يجاهد بنفسه وماله فكيف لا يجب عليه أن يبيع ما يحتاج إليه في الجهاد بعوض المثل .

والعاجز عن الجهاد بنفسه يجب عليه الجهاد بماله في أصح قولي العلماء وهو لإحدى الروايتين عن أحمد فإن الله أمر بالجهاد بالمال والنفس في غير موضع من القرآن وقد قال الله تعالى « فاتقوا الله ما استطعتم » وقال النبي ﷺ « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » أخرجاه في الصحيحين .

فمن عجز عن الجهاد بالبدن لم يسقط عنه الجهاد بالمال كما أن من عجز عن الجهاد بالمال لم يسقط عنه الجهاد بالبدن ومن أوجب على المعصوب أن يخرج من ماله ما يحج به الغير عنه فوجب الحج على المستطيع به فقله ظاهر التناقض ومن ذلك إذا كان الناس محتاجين إلى من يطعن لهم ومن يخبز لهم لعجزهم عن الطعن والخبز في البيوت كما كان أهل المدينة على عهد رسول الله ﷺ فإنه لم يكن عندهم من يطعن ويخبز بكماء ولا من يبيع طحيناً ولا خبزاً بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم فلم يكونوا محتاجون إلى التسعير وكان من قدم بالحب باعه فيشتريه الناس من الجالين .

ولهذا قال النبي ﷺ « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » وقال « لا يحتكر إلا خاطيء » رواه مسلم في صحيحه وما يروى عن النبي ﷺ أنه نهى عن قفيز الطحان فعديت ضعيف بل باطل فان المدينة لم يكن فيها طحان ولا خباز لعدم حاجتهم إلى ذلك كما أن المسلمين لما فتحو البلاد كان الفلاحون كلهم كفافاً لأن المسلمين كانوا مشغولين بالجهاد .

ولهذا لما فتح النبي ﷺ خيبر أعطاهم لليهود يعملونها فلاحاً لعجز الصحابة عن فلاحتها لأن ذلك يحتاج إلى سكناها وكان الذين فتحوها أهل بيعة الرضوان الذين بايعوا تحت الشجرة وكانوا نحو ألف وأربعمائة وانضم اليهم أهل سفينة جعفر فزلاء هم الذين قسم

التي ﷺ بينهم أرض خير فلو أقام طائفة من هؤلاء فيها لفلاحها
تعطلت مصالح الدين التي لا يقوم بها غيرهم فلما كان في زمن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه وفتحت البلاد وكثر المسلمون استغنوا عن
اليهود فأجلوهم وكان النبي ﷺ قد قال « تفركم فيما ما شئنا »
وفي رواية « ما أفركم الله » وأمر بأجلاتهم منها عند موته ﷺ فقال
« اخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب » .

ولهذا ذهب طائفة من العلماء كمحمد بن جرير الطبري إلى أن
الكفار لا يقرون في بلاد المسلمين بالجزية إلا إذا كان المسلمون
محتاجين إليهم فإذا استغنوا عنهم أجلوهم كأهل خير وفي هذه
المسألة نزاع ليس هذا موضعه .

والمقصود هنا أن الناس إذا احتاجوا إلى الطعابين والحمازين فهذا
على وجهين . أحدهما أن يحتاجوا إلى صناعتهم كالذين يطحنون ويخبزون
لاهل البيوت فهؤلاء يستحقون الأجرة وليس لهم عند الحاجة إليهم أن
يطلبوا إلا بأجرة المثل كغيرهم من الصانع . والثاني أن يحتاجوا إلى
الصنعة والبيع فيحتاجوا إلى من يشتري الحنطة ويطحنها وإلى من يخبزها
ويبيعها خبزاً حاجة الناس إلى شراء الخبز من الأسواق فهؤلاء لو مكثوا
أن يشتروا حنطة الناس المجوبة وبيعوا الدقيق والخبز بما شاءوا مع حاجة
الناس إلى تلك الحنطة لكان ذلك ضرراً عظيماً فإن هؤلاء تجار تجب
عليهم زكاة التجارة عند الأئمة الأربعة وجمهور علماء المسلمين كما يجب

على كل من اشترى شيئاً يقصد أن يبيعه يربح سواء عمل فيه عملاً أو لم يعمل وسواء اشترى طعاماً أو ثياباً أو حيواناً . وسواء كان مسافراً ينقل ذلك من بلد الى بلد أو كان متربصاً يجلسه في وقت النفاق أو كان مدبراً يبيع دائماً ويشترى كأهل الحوانيت فهؤلاء كلهم تجب عليهم زكاة التجارة .

وإذا وجب عليهم أن يصنعوا الدقيق والحبز لحاجة الناس إلى ذلك ألزموا كما تقدم أو دخلوا طوعاً فيما يحتاج إليه الناس من غير الزام لواحد منهم بعينه فعلى التقديرين يسعر عليهم الدقيق والحنطة فلا يبيعوا الحنطة والدقيق الا بثمان المثل ولا الحبز الا بثمان المثل بحيث يربحوا الربح المعروف من غير اضرار بهم ولا بالناس .

وقد تنازع العلماء في التسعير في مسألتين .

أحدهما إذا كان للناس سعر غال فأراد بعضهم أن يبيع بأعلى من ذلك فانه يمنع منه في السوق في مذهب مالك . وهو يمنع من النقصان على قولين لهم . وأما الشافعي وأصحاب أحمد كأبي حفص العكبري والقاضي أبي يعلى والشريف أبي جعفر وأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهم فمنعوا من ذلك .

واحتج مالك بما رواه في موطئه عن يونس بن سيف عن سعيد ابن المسيب أن عمر بن الخطاب مر بمحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زببياً له بالسوق فقال له عمر إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا .

وأجاب الشافعي وموافقوه بما رواه فقال « حدثنا الدراوردي عن داود بن صالح التمار عن القاسم بن محمد عن عمر أنه مر بمحاطب بسوق المصلى وبين يديه غرارثان فيها زبيب فآل عن سعرها فسعر له مدين لكل درهم ، فقال له عمر قد حدثت بعير مقبلة من الطائف تحمل زيباً وهم يعتبرون سعرك فاما أن ترفع السعر واما أن تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف شئت فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطباً في داره فقال ابن الذي قلت لك ليس بمعرفة هي ولا قضاء انما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد فحيث شئت فبع وكيف شئت فبع » قال الشافعي وهذا الحديث مقتضاه ليس بخلاف ما رواه مالك ولكنه روى بعض الحديث أو رواه عنه من رواه وهذا أتى بأول الحديث وآخره وبه أقول لأن الناس مسيطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها أو شيئاً منها بغير طيب أنفسهم إلا في المواضع التي تلزمهم وهذا ليس منها .

قلت وعلى قول مالك قال أبو الوليد الباجي الذي يؤثر من حط عنه أن يلحق به هو السعر الذي عليه جمهور الناس فاذا انفرد منهم الواحد والعدد اليسير يحط السعر أمروا بالعاق بسعر الجمهور لأن المراءى الجمهور وبه تقوم المبيعات .

روى ابن القاسم عن مالك لا يقام الناس نخسة قال وعندي أنه يجب أن ينظر في ذلك الى قدر الأسواق وهل يقام من زاد في السوق أي في قدر المبيع بالدرهم مثلاً كما يقام من نقص منه ؟

قال أبو الحسن بن القصار المالكي اختلف أصحابنا في قول مالك ولكن من حط سعراً . فقال البغداديون أراد من باع خمسة بدرهم والناس يبيعون ثمانية وقال قوم من المصريين أراد من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة .

قال وعندي أن الأمرين جميعاً ممنوعان لأن من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة أفسد على أهل السوق بيعهم فربما أدى إلى الشغب والحصومة فقي منع الجميع مصلحة .

قال أبو الوليد ولا خلاف أن ذلك حكم أهل السوق وأما الجالب ففي كتاب محمد لا يمنع الجالب أن يبيع في السوق دون الناس .

وقال ابن حبيب ما عدا القمح والشعير إلا بسعر الناس وإلا رفعوا قال وأما الجالب القمح والشعير فيبيع كيف شاء إلا أن لهم في أنفسهم حكم أهل السوق إن أرخص بعضهم تركوا وإن كثر المرخص قيل لمن بقي إما أن تبيعوا كيبيعهم وأما أن ترفعوا .

قال ابن حبيب وهذا في المكيل والموزون مأكولاً أو غير مأكول دون ما لا يكال ولا يوزن لأن غيره لا يمكن تسعييره لعدم التائل فيه .

قال أبو الوليد يريد إذا كان المكيل والموزون متساوياً فإذا اختلف لم يؤمر بائع الجيد أن يبيعه بسعر الدون .

قلت والمسألة الثانية تنازع فيها العلماء في التسعير أن لا يجد لأهل

السوق حد لا يتجاوزونه مع قيام الناس بالواجب فهذا منع منه جمهور العلماء حتى مالك نفسه في المشهور عنه . ونقل المنع أيضاً عن ابن عمر وسالم والقاسم بن محمد

وذكر أبو الوليد عن سعيد بن المسيب وربيع بن أبي عبد الرحمن وعن يحيى بن سعيد أنهم أُرخصوا فيه ولم يذكر الفاضل

وروى أشهب عن مالك . وصاحب السوق يسعر على الجزادين لحم الضأن ثلث رطل ولحم الإبل نصف رطل وإلا خرجوا من السوق قال إذا سعر عليهم قدر ما يرى من شرائهم فلا بأس به ولكن أخاف أن يقوموا من السوق .

واحتج أصحاب هذا القول بأن هذا مصلحة للناس بالمنع من إغلاء السعر عليهم والافساد عليهم . قالوا ولا يجبر الناس على البيع إنما ينعون من البيع بغير السعر الذي يحده ولي الأمر على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع والمشتري ولا يمنع البائع رجماً ولا يسوغ له منه ما يضر بالناس .

وأما الجمهور فاحتجوا بما تقدم من حديث النبي ﷺ وقد رواه أبو داود وغيره من حديث «علاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال : « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال له : يا رسول الله سحر لنا فقال بل أدعو الله ، ثم جاء رجل فقال يا رسول الله سحر لنا فقال بل الله يرفع ويخفض وإني لأرجو أن ألقى الله وليست لأحد عندي مظلمة » .

قالوا ولأن إجبار الناس على بيع لا يجب أو منعهم مما يباح
شريعاً ظلم لهم والظلم حرام .

وأما صفة ذلك عند من جوزوه فقال ابن حبيب ينبغي للامام
أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ويحضر غيرهم استظهاراً على
صدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون فينازلهم الى ما فيه
لهم وللعامّة سداد حتى يرضوا ولا يجبرون على التسعير ولكن عن
رضى قال وعلى هذا أجازوه من أجازوه .

قال أبو الوليد ووجه ذلك أنه بهذا يتوصل الى معرفة مصالح
الباعة والمشتريين ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم ولا
يكون فيه اجحاف بالناس وإذا سعر عليهم من غير رضى بما لا
ربح لهم فيه أدى ذلك الى فساد الاسعار وإخفاء الاقوات وأتلاف
أموال الناس .

قلت فهذا الذي تنازع فيه العلماء . وأما إذا امتنع الناس من
بيع ما يجب عليهم بيعه فهنا يؤمرون بالواجب ويعاقبون على تركه
وكذلك من وجب عليه أن يبيع بضمن المثل فامتنع أن يبيع
إلا بأكثر منه فهنا يؤمر بما يجب عليه ويعاقب على تركه بلاربيب .
ومن منع التسعير مطلقاً محتجاً بقول النبي ﷺ « ان الله هو
المسعر القابض الباسط واني لأرجو أنلقى الله وليس أحد منكم
يطلبني بمظلمة في دم ولا مال » فقد غلط فات هذه قضية معينة
ليست لفظاً عاماً وليس فيها أن أحداً امتنع من بيع يجب عليه

أو عمل يجب عليه أو طلب في ذلك أكثر من عوض المثل .
ومعلوم أن الشيء إذا رغب الناس في الزيادة فيه فإذا كان
صاحبه قد بذله كما جرت به العادة ولكن الناس تواجدوا فيه فهنا
لا يسعر عليهم .

والمدينة كما ذكرنا إنما كان الطعام الذي يباع فيها غالباً من
الجلب وقد يباع فيها شيء يزرع فيها وإنما كان يزرع فيها الشعير فلم
يكن البائعون ولا المشترون ناساً معينين ولم يكن هناك أحد يحتاج
الناس إلى عينه أو إلى ماله ليجبر على عمل أو على بيع بل المسلمون
كلهم من جنس واحد كلهم يحاهد في سبيل الله ولم يكن من
المسلمين البالغين القادرين على الجهاد إلا من يخرج في الغزو وكل
منهم يغزو نفسه وماله أو بما يعطاه من الصدقات أو الفداء أو
ما يجيزه به غيره وكان إكراه البائع على أن لا يبيعوا سلعهم إلا
بثمن معين إكراهها بغير حق . وإذا لم يكن يجوز إكراههم على
أصل البيع فإكراههم على تقدير الثمن كذلك لا يجوز .

وأما من تعين عليه أن يبيع فكالذي كان النبي ﷺ قد ربه
الثمن الذي يبيع به ويسعر عليه كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه
قال « من أعتق شركاً له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن
العبد قوم عليه قيمة عدل لا وكس ولا شطط فأعطى شركاءه
حصصهم وعق عليه العبد ، فهذا لما وجب عليه أن يملك شريكه
عق نصيبه الذي لم يعتقه ليكمل الحرية في العبد قدر عوضه بأن
يقوم جميع العبد قيمة عدل لا وكس ولا شطط ويعطى قسطه
من القيمة فإت حق الشريك في نصف القيمة لا في قيمة النصف

عند جماهير العلماء كالك وأبي حنيفة وأحمد .
ولهذا قال هؤلاء كل ما لا يمكن قسمه فانه يباع ويقسم منه
إذا طلب أحد الشركاء ذلك ويجوز الممتنع على البيع .
وحكى بعض المالكية ذلك اجماعاً لأن حق الشريك في نصف
القيمة كما دل عليه هذا الحديث الصحيح ولا يمكن اعطاؤه ذلك
إلا ببيع الجميع .

فاذا كان الشارع يوجب إخراج الشيء من ملك مالكة بعوض
المثل لحاجة الشريك إلى إعتاق ذلك وليس للمالك المطالبة بالزيادة
على نصف القيمة فكيف بمن كانت حاجته أعظم من الحاجة إلى
اعتاق ذلك النصيب مثل حاجة المضطر إلى الطعام واللباس وغير ذلك .
وهذا الذي أمر به النبي ﷺ من تقويم الجميع بقيمة المثل
هو حقيقة التسعير .

وكذلك يجوز للشريك أن ينتزع النصف المشقوق من يد
المشتري بمثل الثمن الذي اشتراه به لا بزيادة للتخلص من ضرر
المشاركة والمقاسمة .

وهذا ثابت بالسنة المستفيضة وإجماع العلماء وهذا إلزام له بأن
يعطيه ذلك الثمن لا بزيادة لأجل تحصيل مصلحة التكميل لواحد
فكيف بما هو أعظم من ذلك ولم يكن له أن يبيعه للشريك بما
شاء بل ليس له أن يطلب من الشريك زيادة على الثمن الذي
حصل له به .

فأما إذا قدر أن قوما اضطروا إلى سكنى في بيت إنسان إذا

لم يجدوا مكاناً يأوون اليه إلا ذلك البيت فعليه أنـ يسكنهم .
وكذلك لو احتاجوا الى ان يعيهم ثيابا يستدفنون بها من البرد
أو الى آلات يطبخون بها أو يبنون أو يسقون يبدل هذا مجاناً
وإذا احتاجوا الى ان يعيهم دلوأ يستقون به أو قدرأ يطبخون
فيها أو فأماً يحفرون به فهل عليه بذله بأجرة المثل لا بزيادة فيه
قولان للعلماء في مذهب أحمد وغيره

والصحيح وجوب بذل ذلك مجاناً اذا كان صاحبها مستغنياً عن
تلك المنفعة وعوضها كما دل عليه الكتاب والسنة .

وقال الله تعالى « فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون
الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون » [الماعون : ٤]

وفي السنن عن ابن مسعود قال : كنا نعد الماعون عارية والدلو
والقدر والفأس .

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه لما ذكر الخيل قال « هي
لرجل أجر ولرجل ستر وعلى رجل وزر . فأما الذي هي له أجر
فرجل ربطها تغنياً وتعففاً ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها .
وفي الصحيحين عن النبي ﷺ انه قال « من حق الإبل إعارة
دلوها وضراب فصلها » .

وثبت عنه ﷺ أنه نهى عن عيب الفعل . وفي الصحيحين عنه
أنه قال « لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره » .

وإيجاب بذل هذه المنفعة لمذهب أحمد وغيره . ولو احتاج إلى

إجراء ماء في أرض غيره من غير ضرر بصاحب الأرض فهل يجوز ؟
على قولين للعلماء هما روايتان عن أحمد .

والأخبار بذلك مأثورة عن عمر بن الخطاب قال المهنع والله
لنجرينها ولو على بطنك . ومذهب غير واحد من الصحابة والتابعين
أن زكاة الحلي عاريته وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد وغيره .

والمنافع التي يجب بذلها نوعان . منها ما هو حق المال كما ذكره
في الحبل والإبل وعارية الحلي . ومنها ما يجب لحاجة الناس . وأيضاً
فإن بذل منافع البدن يجب عند الحاجة كما يجب تعليم العلم وإفتاء
الناس . وأداء الشهادة والحكم بينهم والأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر والجهاد وغير ذلك من منافع الأبدان فلا يمنع وجوب بذل
منافع الأموال للمحتاج وقد قال تعالى « ولا يَأْبُ الشُّهَادَةُ إِذَا مَا
دُعُوا » [البقرة ٢٨٢] وقال « ولا يَأْبُ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا
عَلَّمَهُ اللَّهُ » [البقرة : ٢٨٢] .

وللفقهاء في أخذ الجعل على الشهادة أربعة أقوال هي أربعة أوجه
في مذهب أحمد وغيره . أحدها أنه لا يجوز مطلقاً . والثاني
لا يجوز إلا عند الحاجة . والثالث يجوز إلا أن يتعين عليه
والرابع يجوز فإن أخذ أجراً عند العمل لم يأخذ عند الأداء .
وهذه المسائل لبسطها مواضع أخر .

والمقصود هنا أنه إذا كانت السنة قد مضت في مواضع بأن على
المالك أن يبيع ماله بضمن مقدّر إما بضمن المثل وإما بالضمن الذي

اشترائه به لم يحرم مطلقاً تقدير الثمن .

ثم إن ما قدر به النبي ﷺ في شراء نصيب شريك المعتق هو لأجل تكميل الحرية وذلك حق الله . وما احتاج إليه الناس حاجة عامة فالحق فيه لله .

ولهذا يجعل العلماء هذه حقوقاً لله تعالى وحدوداً لله بخلاف حقوق الآدميين وحدودهم وذلك مثل حقوق المساجد ومال الفيء والصدقات والوقف على أهل الحاجات والمنافع العامة ونحو ذلك . ومثل حد الحاربه والسرقة والزنا وشرب الخمر فإن الذي يقتل شخصاً لأجل المال يقتل حتى باتفاق العلماء وليس لورثة المقتول العفو عنه بخلاف من يقتل شخصاً لغرض خاص مثل خصومة بينها فان هذا حق لأولياء المقتول إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا عفوا باتفاق المسلمين ، وحاجة المسلمين إلى الطعام واللباس وغير ذلك من مصلحة عامة ليس الحق فيها لواحد بعينه فتقدير الثمن فيها بمنزلة الثمن على من وجب عليه البيع أولى من تقديره لتكميل الحرية . لكن تكميل الحرية وجب على الشريك المعتق فلو لم يقدر فيها الثمن لتضرر بطلب الشريك الآخر ما شاء .

وهنا عموم الناس عليهم شراء الطعام والثياب لأنفسهم فلو ممكن من يحتاج إلى سلعته أن لا يبيع إلا بما شاء لكان ضرر الناس أعظم . ولهذا قال الفقهاء إذا اضطر الإنسان إلى طعام الغير كان عليه

بذله له بثمن المثل فيجب الفرق بين من عليه أن يبيع وبين من ليس عليه أن يبيع .

وأبعد الأئمة عن إيجاب المعاوضة وتقديرها هو الشافعي ومع هذا فإنه يوجب على من اضطر الانسان إلى طعامه أن يعطيه بثمن المثل وتنازع أصحابه في جواز التسعير للناس إذا كان بالناس حاجة ولهم فيه وجهان .

وقال أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي للسلطات أن يسعر على الناس إلا إذا تعلق به حق ضرر العامة فاذا رفع إلى القاضي أمر المحتكر ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على اعتبار السعر في ذلك فتناه عن الاحتكار فان رفع التاجر فيه إليه ثانياً حبسه وعززه على مقتضى رأيه زجراً له أو دفعاً للضرر عن الناس فإن كلف أرباب الطعام يتعدون ويتجاوزون القيمة تعدياً فاحشاً وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير سعر حينئذ بمشورة أهل الرأي والبصيرة . وإذا تعدى أحد بعد ما فعل ذلك أجبره القاضي .

وهذا على قول أبي حنيفة ظاهر حيث لا يرى الحبر على الحر وكذا عندهما أي عند أبي يوسف ومحمد إلا أن يكون الحبر على قوم معينين ومن باع منهم بما قدره صح لأنه غير مكره عليه .

وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضا . قيل هو الاختلاف المعروف في مال المديون . وقيل يبيع هنا بالاتفاق لأن أبا حنيفة يرى الحبر لدفع الضرر العام .

والسعر لما غلا في عهد النبي ﷺ وطلبوا منه التسعير فامتنع
لم يذكر أنه كان هناك من عنده طعام امتنع من بيعه بل عامة
من كانوا يبيعون الطعام إنما هم جالبون يبيعونه إذا هبطوا السوق
لكن نهى النبي ﷺ أن يبيع حاضر لباد فإما أن يكون له ميساراً
وقال « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » .

وهذا ثابت في الصحيح عن النبي ﷺ من غير وجه فنهى
الحاضر العالم بالسعر أن يتوكل للبادي الجالب للسلعة لأنه إذا توكل
له مع خبرته بمحاجة الناس إليه أغلا الثمن على المشتري فنهاه عن
التوكل له مع أن جنس الوكالة مباح لما في ذلك من زيادة السعر
على الناس .

ونهى النبي ﷺ عن تلقي الجلب وهذا أيضاً ثابت في الصحيح
من غير وجه وجعل للبائع إذا هبط إلى السوق الخيار .

ولهذا كان أكثر الفقهاء على أنه نهى عن ذلك لما فيه من ضرر
البائع بدون غش المثل وغبنه . فأثبت النبي ﷺ الخيار لهذا البائع .
وهل هذا الخيار فيه ثابت مطلقاً أو إذا غبن قولان للعلماء
هما روايتان عن أحمد . أظهرهما أنه إنما يثبت له الخيار مطلقاً وهو
ظاهر مذهب الشافعي .

وقال طائفة بل نهى عن ذلك لما فيه من ضرر المشتري إذا تلقاه
المتلقي فاشتراه ثم باعه .

وفي الجملة فقد نهى النبي ﷺ عن البيع والشراء الذي جنسه

حلال حتى يعلم البائع بالسعر وهو بمن المثل ويعلم المشتري بالسلعة .
 وصاحب القياس الفاسد يقول : للمشتري أن يشتري حيث شاء
 وقد اشترى من البائع كما يقول والبادي أن يوكل الجاضر . ولكن
 الشارع رأى المصلحة العامة فإن الجالب إذا لم يعرف السعر كان
 جاهلاً بضمن المثل فيكون المشتري غاوياً له .

ولهذا ألحق مالك وأحمد بذلك كل مسترسل والمسترسل الذي
 لا يماكس والجاهل بقيمة المبيع فإنه بمنزلة الجالين الجاهلين بالسعر
 فتبين أنه يجب على الإنسان أن لا يبيع مثل هؤلاء إلا بالسعر
 المعروف وهو بمن المثل وإن لم يكن هؤلاء محتاجين إلى الاتباع
 من ذلك البائع لكن لكونهم جاهلين بالقيمة أو مسلمين إلى البائع
 غير بماكسين له والبيع يعتبر فيه الرضى والرضى يتبع العلم ومن لم
 يعلم أنه غبن فقد يرضى وقد لا يرضى فإذا علم أنه غبن ورضى فلا
 بأس بذلك وإذا لم يرض بضمن المثل يلتفت إلى سقطه .

ولهذا أثبت الشارع الخيار لمن لم يعلم بالعيب أو التدليس فإن
 الأصل في البيع الصحة وأن يكون الباطن كالظاهر فإذا اشترى
 على ذلك فما عرف رضاء إلا بذلك . فإذا تبين أن في السلعة غشاً
 أو عيباً فهو كما لو وصفها بصفة وتبينت بخلافها فقد يرضى وقد لا
 يرضى فإن رضى وإلا فله فسخ البيع .

وفي الصحيحين عن حكيم بن حزام عن النبي ﷺ أنه قال

« البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعها وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعها » .

« وفي السنن أن رجلا كانت له شجرة في أرض غيره وكان صاحب الأرض يتضرر بدخول صاحب الشجرة فشكا ذلك إلى النبي ﷺ فأمره أن يقبل منه بدلها أو يتبرع له بها فلم يفعل فأذنت لصاحب الأرض في قلعها وقال لصاحب الشجرة إنما أنت مضار ، فهنا أوجب عليه إذا لم يتبرع بها أن يبيعها فدل على وجوب البيع عند حاجة المشتري وأن حاجة هذا من حاجة عموم الناس إلى الطعام .

ونظير هؤلاء الذين يتجرون في الطعام بالطحن والحبز . ونظير هؤلاء صاحب الحان والقيسارية والحمام إذا احتاج الناس إلى الانتفاع بذلك وهو إنما ضمنها ليتجر فيها فلو امتنع من إدخال الناس إلا بما شاء وهم محتاجون لم يمكن من ذلك وألزم ببذل ذلك بأجرة المثل كما يلزم الذي يشتري الحنطة ويطحنها ليتجر فيها والذي يشتري الدقيق ويخبره ليتجر فيه مع حاجة الناس إلى ما عنده بل الزامه ببيع ذلك بثمان المثل أولى وأحرى بل إذا امتنع عن صنعة الحبز والطحن حتى يتضرر الناس بذلك ألزم بصنعها كما تقدم .

وإذا كانت حاجة الناس تندفع إذا عملوا ما يكفي الناس بحيث يشتري إذ ذاك بالثمن المعروف لم يحتج إلى تسعير ، وأما إذا كانت حاجة

الناس لا تتدفع إلا بالتسعير العادل سعر عليهم تسعير عدل لا وكس
ولا شطط .

فصل

فأما الغش والتدليس في الدفات فمثل البدع المخالفة للكتاب
والسنة وإجماع سلف الأمة من الأقوال والأفعال . مثل إظهار
المكاء والتصدي في مساجد المسلمين . ومثل سب جمهور الصحابة
وجمهور المسلمين أو سب أئمة المسلمين ومشايخهم وولاة أمورهم
المشهورين عند عموم الأمة بالخير . ومثل التكذيب بأحاديث النبي ﷺ التي
تلقاها أهل العلم بالقبول ومثل رواية الأحاديث الموضوعة المفتراة
على رسول الله ﷺ ومثل الغلو في الدين بأن ينزل البشر منزلة
الإله ومثل تجويز الخروج عن شريعة النبي ﷺ . ومثل الإلحاد في
أسماء الله وآياته وتحريف الكلم عن مواضعه والتكذيب بقدر الله
ومعارضة أمره ونهيه بقضائه وقدره . ومثل إظهار الخزعبلات
السحرية والشعبذة الطبيعية وغيرها التي يضاهي بها ما للأنبياء والأولياء
من المعجزات والكرامات ليصد بها عن سبيل الله أو يظن بها الخير
فيمن ليس من أهله .

وهذا باب واسع يطول وصفه فمن ظهر منه شيء من هذه
المنكرات وجب منعه من ذلك وعقوبته عليها إذا لم يتب حتى يقدر
عليه بحسب ما جاءت به الشريعة من قتل أو جلد أو غير ذلك .

وأما المحتسب فعليه أن يعزr من أظهر ذلك قولاً أو فعلاً . وينع من الاجتماع في مظان التهم بالعقوبة لا تكون إلا على ذنب ثابت .
وأما المنع والاحتراز فيكون مع التهمة كما منع عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أن يجتمع الصبيان بين كاذب يتهم بالفاحشة وهذا مثل الاحتراز عن قبول شهادة المتهم بالكذب وأثبات المتهم بالحياة ومعاملة المتهم بالمطل .

فصل

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم إلا بالعقوبات الشرعية فإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن .
وإقامة الحدود واجبة على ولاية الأمور . وذلك يحصل بالعقوبة على ترك الواجبات وفعل المحرمات .
فإنها عقوبات مقدرة مثل جلد المفتري ثمانين وقطع السارق .
ومنها عقوبات غير مقدرة قد تسمى التعزير وتختلف مقاديرها وصفاتها بحسب كبر الذنوب وصغرها وبحسب حال المذنب وبحسب حال الذنب في قلته وكثرته .
والتعزير أجناس فمنه ما يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام ومنه ما يكون بالحبس . ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن . ومنه ما يكون بالضرب .

فان كان ذلك لتترك واجب مثل الضرب على ترك الصلاة أو ترك أداء الحقوق الواجبة مثل ترك وفاء الدين مع القدرة عليه أو على ترك رد المنصوب أو أداء الأمانة إلى أهلها فانه يضرب مرة حتى يؤدي الواجب . ويفرق الضرب عليه يوماً بعد يوم .

وإن كان الضرب على ذنب ماض جزاء بما كسب ونكالاً من الله له ولغيره فهذا يفعل منه بقدر الحاجة فقط وليس لأقله حد . وأما أكثر التعزير ففيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره . أحدها عشر جلادات . والثاني دون أقل الحدود إما تسعة وثلاثين سوطاً وإما تسعة وسبعين سوطاً . وهذا قول كثير من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد . والثالث أنه لا يتقدر بذلك وهو قول أصحاب مالك وطائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وهو إحدى الروايتين عنه لكن إن كان التعزير فيما فيه مقدر لم يبلغ به ذلك المقدر مثل التعزير على مرقعة دون النصاب لا يبلغ به القطع والتعزير على المضضة بالخمر لا يبلغ به حد الشرب والتعزير على القذف بغير الزنا لا يبلغ به الحد .

وهذا القول أعدل الأقوال وعليه دلت سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين فقد أمر النبي ﷺ بضرب الذي احلت له امرأته جاريتها مائة ودرأ عنه الحد بالشبهة . وأمر أبو بكر ومهر بضرب رجل وامرأة وجداً في لحاف واحد مائة مائة . وأمر مهر بضرب الذي نقش على خاتمه وأخذ من بيت المال مائة ثم ضربه في

اليوم الثاني مائة ثم ضربه في اليوم الثالث مائة . وضرب صبيح
ابن عسل لما رأى من بدعته ضرباً كثيراً لم يعده .

ومن لم يندفع فسادَه في الأرض إلا بالقتل قتل مثل المفرق
لجماعة المسلمين والداعي إلى البدع في الدين قال تعالى « من أجل
ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفسٍ أو فساد
في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً [المائدة : ٣٢] .

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال « إذا بويع لحليفين
فاقتلوا الآخر منها . وقال « من جاءكم وأمركم على رجل واحد
يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كأننا من كان » .

وأمر النبي ﷺ بقتل رجل تعد عليه الكذب وسأله ابن
الدبلي ممن لم ينته عن شرب الخمر فقال « من لم ينته عنها فاقتلوه »
فلهذا ذهب مالك وطائفة من أصحاب أحمد إلى جواز قتل الجاسوس .
وذهب مالك ومن وافقه من أصحاب الشافعي إلى قتل الداعية
إلى البدع .

وليست هذه القاعدة المختصرة موضع ذلك فإن المحتسب ليس
له القتل والقطع .

ومن أنواع التعزير النفي والتغريب كما كان عمر بن الخطاب يعزّر

بالنفي في شرب الخمر إلى خير وكما نفي صبيغ بن عسل إلى البصرة
وأخرج نصر بن حجاج إلى البصرة لما افتتن به النساء .

فصل

والتعزير بالعقوبات المالية مشروع أيضاً في مواضع مخصوصة في
مذهب مالك في المشهور عنه ومذهب أحمد في مواضع بلانزاع عنه
وفي مواضع فيما نزاع عنه والشافعي في قول وأن تنازعوا في تفصيل
ذلك كما دلت عليه سنة رسول الله ﷺ في مثل اباحتها سلب الذي
يصطاد في حرم المدينة لمن وجده . ومثل أمره بكسر دقان الخمر
وشق ظروفه ، ومثل أمره عبد الله بن عمر بحرق الثوبين المعصفرين
وقال له اغسلها قال لا بل احرقها وأمره لم يوم خير بكسر
الأوعية التي فيها لحوم الخمر ثم لما استأذنوه في الازالة أذن فانه لما
رأى القدور تقور بلحم الخمر أمر بكسرها وإزالة ما فيها فقالوا
أفلا نريقها ونفسلها فقال افعلوا فدل ذلك على جواز الأمرين لأن
العقوبة بذلك لم تكن واجبة . ومثل هدمه لمسجد الضرار . ومثل
تحريق موسى للعجل المتخذ لها . ومثل تضعيفه ﷺ على الغرم على
من مرق من حرز . ومثل ما روي من إحراق متاع الغال ومن
حرمان القاتل سلبه لما اعتدى على الأمير . ومثل أمر عمر بن
الخطاب وعلي بن أبي طالب بتحريق المكان الذي يباع فيه الخمر .

ومثل أخذ شطر مال مانع الزكاة . ومثل تحريق عثمان بن عفان
المصاحف المخالفة للامام وتحريق عمر بن الخطاب لكتب الأوائل
وأمره بتحريق قصر سعد بن أبي وقاص الذي بناه لما أراد أن
يحتجب عن الناس فأرسل محمد بن مسلمة وأمره أن يحرقه عليه
فذهب فحرقه عليه .

وهذه القضايا كلها صحيحة معروفة عند أهل العلم بذلك ونظائر
هذا متعددة .

ومن قال ان العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك عن أصحاب
مالك وأحمد فقد غلط على مذهبي . ومن قاله مطلقاً من أي مذهب
كان فقد قال قولاً بلا دليل .

ولم يجيء عن النبي ﷺ شيء قط يقتضي أنه حرم جميع
العقوبات المالية بل أخذ الخلفاء الراشدين وأكبر أصحابه بذلك بعد
موته دليل على أن ذلك محكم غير منسوخ .

وعامة هذه الصور منصوصة عن أحمد ومالك وأصحابه وبعضها
قول عند الشافعي باعتبار ما بلغه من الحديث .

ومذهب مالك وأحمد وغيرهما أن العقوبات المالية كالبدنية تنقسم
إلى ما يوافق الشرع وإلى ما يخالفه وليست العقوبة المالية منسوخة
عندهما . والمدعون للنسخ ليس معهم حجة بالنسخ لا من كتاب
ولا سنة وهذا شأن كثير ممن يخالف النصوص الصحيحة والسنة الثابتة
بلا حجة إلا مجرد دعوى النسخ وإذا طولب بالناسخ لم يكن معه

حجة إلا أن مذهب طائفته ترك العمل ببعض النصوص أو توهمه
أن ترك العمل بها إجماع والإجماع دليل على النسخ .
ولا ريب أنه إذا ثبت الإجماع كان ذلك دليلاً على أنه منسوخ
فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة ولكن لا يعرف إجماع على ترك
نص إلا وقد عرف النص الناسخ له .

ولهذا كان أكثر من يدعي نسخ النصوص بما يدعيه من الإجماع
إذا حقق الأمر عليه لم يكن الإجماع الذي ادعاه صحيحاً بل غايته
أنه لم يعرف فيه نزاع .

ثم من ذلك ما يكون أكثر أهل العلم على خلاف قول أصحابه
ولكن هو نفسه لم يعرف أقوال العلماء .

وأيضاً فإن واجبات الشريعة التي هي حق لله ثلاثة أقسام .
عبادات كالصلاة والزكاة والصيام . وعقوبات إما مقدرة وإما
مفوضة . وكفارات . وكل واحد من أقسام الواجبات ينقسم
إلى بدني وإلى مالي وإلى مركب منها .

فالعبادات البدنية كالصلاة والصيام والمالية كالزكاة . والمركبة
كالحج . والكفارات المالية كالإطعام . والبدنية كالصيام . والمركبة
كالهدي بذبح . والعقوبات البدنية كالقتل والقطع . والمالية كإتلاف
أوعية الحجر . والمركبة كجلد السارق من غير حرز وتضعيف
الغرم عليه وكقتل الكفار وأخذ أموالهم ، وكما أن العقوبات
البدنية تارة تكون جزاء على ما مضى كقطع السارق وتارة تكون

دفعاً عن المستقبل كقتل القاتل فكذلك المالية فان منها ما هو من باب إزالة المنكر .

وهي تنقسم كالبدنية لى إتلاف وإلى تغيير . وإلى غليك الغير فالأول المنكرات من الأعيان والصفات يجوز إتلاف محلها تبعاً لها مثل الأصنام المعبودة من دون الله لما كانت صورها منكورة جاز إتلاف مادتها فاذا كانت حجراً أو خشباً ونحو ذلك جاز تكسيروها وتحريقها . وكذلك آلات الملاحى مثل الطنبور يجوز إتلافها عند أكثر الفقهاء وهو مذهب مالك وأشهر الروايتين عن أحمد . ومثل ذلك أوعية الخمر يجوز تكسيروها وتحريقها . والخانوت الذي يباع فيه الخمر يجوز تحريقه .

وقد نص أحمد على ذلك هو وغيره من المالكية وغيرهم واتبعوا ما ثبت عن عمر بن الخطاب أنه أمر بتحريق خانوت كان يباع فيها الخمر لرويشد الثقفي وقال : إنما أنت فويسق لا رويشد . وكذلك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أمر بتحريق قرية كان يباع فيها الخمر رواه أبو عبيدة وغيره وذلك لأن مكان البيع مثل الأوعية وهذا أيضاً على المشهور في مذهب أحمد ومالك وغيرهما .

وبما يشبه ذلك ما فعله عمر بن الخطاب حيث رأى رجلاً قد شاب اللبن بالماء للبيع فأراقه عليه . وهذا ثابت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وبذلك أفنى طائفة من الفقهاء القائلين بهذا الأصل . وذلك لما

روى عن النبي ﷺ أنه نهى أن يشاب اللبن بالماء للبيع وذلك بخلاف شوبه للشرب لأنه إذا خلط لم يعرف المشتري مقدار اللبن من الماء فأتلفه عمر .

ونظيره ما أفى به طائفة من الفقهاء القائلين بهذا الأصل في جواز إتلاف المغشوشات في الصناعات مثل الثياب التي نسجت نسجاً رديئاً أنه يجوز تمزيقها وتحريقها .

ولذلك لما رأى عمر بن الخطاب على ابن الزبير ثوبا من حرير مزقه عليه فقال الزبير أفزعت الصبي فقال لا تكسوم الحرير .

وكذلك تحريق عبد الله بن عمر لثوبه المعصر بأمر النبي ﷺ وهذا كما يتلف من البدن الحبل الذي قامت به المعصية فتقطع يد السارق وتقطع رجل المحارب ويده .

وكذلك الذي قام به المنكر في إتلافه نهى عن العود الى ذلك المنكر وليس إتلاف ذلك واجبا على الإطلاق بل إذا لم يكن في الحبل مفسد جاز إبقاؤه أيضاً إما لله وإما أن يتصدق به كما أفى طائفة من العلماء على هذا الأصل أن الطعام المغشوش من الخبز والطبيخ والشواء كالخبز والطعام الذي ينضج كالطعام المغشوش وهو الذي خلط بالبردي وأظهر للمشتري أنه جيد ونحو ذلك يتصدق به على الفقراء فان ذلك من إتلافه .

وإذا كان عمر بن الخطاب قد أتلف اللبن الذي شيب للبيع فلا أن

يجوز التصدق بذلك بطريق الأولى فإنه يحصل به عقوبة الغاش
وزجره على العود ويكون انتفاع الفقراء بذلك أنفع من إلتلافه .
وعمر أثلغه لأنه كان يغنى الناس بالعطاء فكان الفقراء عنده في
المدينة إما قليلا وأما معدومين .

ولهذا جوز طائفة من العلماء التصدق به وكرهوا إلتلافه ففي
المدونة عن مالك بن أنس أن عمر بن الخطاب كان يطرح اللبن
المغشوش في الأرض أدبا لصاحبه وكره ذلك مالك في رواية ابن القاسم
ورأى أن يتصدق به ، وهل يتصدق باليسير ؟ فيه قولان للعلماء .
وقد روى أشهب عن مالك منع العقوبات المالية وقال لا يحل ذنب
من الذنوب مال لإنسان وإن قتل نفساً لكن الأول أشهر عنه وقد
استحسن أن يتصدق بالدين المغشوش وفي ذلك عقوبة الغاش بإلتلافه
عليه ونفع المساكين باعطائهم إياه ولا يهراق قيل لمالك فالزعران
والمسك أتراه مثله ؟ قال : ما أشبه بذلك إذا كان هو غشه فهو
كاللبن . قال ابن القاسم هذا في الشيء الخفيف منه فاما إذا كثرت منه
فلا أرى ذلك وعلى صاحبه العقوبة لأنه يذهب في ذلك أموال
عظام يريد في الصدقة بكثيره .

قال بعض الشيوخ وسواء على مذهب مالك كان ذلك يسيراً
أو كثيراً لأنه ساوى في ذلك بين الزعران واللبن والمسك
قليله وكثيره .

وخالفه ابن القاسم فلم ير أن يتصدق من ذلك إلا بما كان يسيراً
وذلك إذا كان هو الذي غشه وأما من وجد عنده من ذلك شيء

مغشوش لم يغشه هو ولما اشتراه أو وهب له أو ورثه فلا خلاف في أنه لا يتصدق بشيء من ذلك .

ومن أئني يجوز إتلاف المغشوش من الثياب ابن القطان قال في الملاحف الرديئة النسيج تحرق بالنار .

وأفتى ابن عتاب فيها بالتصدق وقال تقطع خرقا وتعطى للمساكين إذا تقدم إلى مستعملها فلم ينتهوا وكذلك أفتى بإعطاء الحيز المغشوش للمساكين فأنكر عليه ابن القطان وقال لا يحل هذا في مال امرئ مسلم إلا بإذنه .

قال القاضي أبو الأصبع وهذا اضطراب في جوابه وتناقض في قوله لأن جوابه في الملاحف بإحراقها بالنار أشد من إعطاء هذا الحيز للمساكين وابن عباب أضبط في أصله في ذلك وأتبع لقوله .
وإذا لم ير ولي الأمر عقوبة الغاش بالصدقة أو الإتلاف فلا بد أن يمنع وصول الضرر إلى الناس بذلك الغش إما بإزالة الغش وإما ببيع المغشوش ممن يعلم أنه مغشوش ولا يغشه على غيره .

قال عبد الملك بن حبيب : قلت لمطرف وابن الماجشون لما نهينا عن التصديق بالمغشوش لرواية أشهب فما وجه الصواب عندكما فيمن غش أو نقص من الوزن ؟ قال : يعاقب بالضرب والحبس والإخراج من السوق ، وما كثر من الحيز والابن أو غش من المسك والزعفران فلا يفرق ولا يهبط . قال عبد الملك بن حبيب ولا يردده

الامام اليه وليؤمن ببيعه عليه من يأمن أن يغش به ، ويكسر الحُبز إذا كثر ويسله لصاحبه ويبيع عليه العسل والسمن واللبن الذي يغشه بمن يأكله ويبين له غشه ، هكذا العمل فيمن غش من التجارات قال وهو إيضاح من استوضحته ذلك من أصحاص مالك وغيرهم .

فصل

وأما التغيير فمثل ما روى أبو داود عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ أنه نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس فإذا كانت الدراهم أو الدنانير الجائزة فيها بأس كسرت ومثل تغيير الصورة المجسمة وغير المجسمة إذا لم تكن موطوءة مثل ما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أتاني جبريل فقال إني أتيتك الليلة فلم يمنعني أن أدخل عليك البيت إلا أنه كان في البيت تمثال رجل وكان في البيت قرام ستر فيه تمائيل وكان في البيت كلب ، فأمر برأس التمثال الذي في البيت يقطع فيصير كهيئة للشجرة وأمر بالستر يقطع فيجعل في وسادتين منتبذتين يوطآن وأمر بالكلب يخرج ففعل رسول الله ﷺ وإذا الكلب جرو كان للحسن والحسين تحت نضيد لهم ، رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وكل ما كان من العبن أو التأليف المحرم فإزالته وتغييره متفق عليها بين المسلمين مثل إراقة خمر المسلم وتفكيك آلات الملاهي وتغيير الصور

المصورة ، وإنما تنازعوا في جواز اتلاف محلها تبعاً للحال والصواب
جوازه كما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف وهو ظاهر مذهب
مالك وأحمد وغيرهما .

والصواب أن كل مسكر من الطعام والشراب فهو حرام
ويدخل في ذلك البتع والمزر والحشيشة القنبية وغير ذلك .

وأما التمليك فنقل ما روى أبو داود وغيره من أهل السنن
عن النبي ﷺ فيمن سرق من الثمر المعلق قبل أن
يؤويه إلى الجرين أن عليه جلدات نكال وغرمه مرتين وفيمن سرق
من الماشية قبل أن تؤوي إلى المراح أن عليه جلدات نكال
وغرمه مرتين وكذلك قضى عمر بن الخطاب في الضالة المكتومة
أنه يضعف غرمها .

وبذلك كله قال طائفة من العلماء مثل أحمد وغيره . وأضعف
عمر وغيره الغرم في ناقة أعرابي أخذها بمالك جباع فأضعف الغرم
على سيدهم ودرأ عنه القطع . وأضعف عثمان بن عفان في المسلم إذا
قتل الذمي ممدأ أنه يضعف عليه الدية فتجب عليه الدية لأن دية
الذمي نصف دية المسلم وأخذ بذلك أحمد بن حنبل .

فصل

الثواب والعقاب يكونان من جنس العمل في قدر الله وفي
شرعه فإن هذا من العدل الذي تقوم به السماء والأرض كما قال

الله تعالى « إن تبدؤا خيراً أو تخفوه أو تعفوا عن سوء فإن الله كان عفواً قديراً » [النساء : ١٤٩] . وقال : « وليعفوا وليصغحوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم » [التوبة : ٢٢] وقال النبي ﷺ « من لا يرحم لا يرحم » وقال « ان الله وتر يحب الوتر » وقال « ان الله جميل يحب الجمال » وقال « ان الله طيب لا يقبل إلا طيباً » وقال « ان الله نظيف يحب النظافة » ولهذا قطع يد السارق وشرع قطع يد المحارب ورجله وشرع القصاص في الدماء والأموال والابشار .

فاذا أمكن أن تكون العقوبة من جنس المعصية كان ذلك هو المشروع بحسب الإمكان . مثل ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شاهد الزور انه أمر براكبه دابة مقلوباً وتسويد وجهه فانه لما قلب الحديث قلب وجهه ولما سود وجهه بالكذب سود وجهه .

وهذا قد ذكره في تعزيز شاهد الزور طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم .

ولهذا قال الله تعالى « ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً » وقال تعالى « ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى » قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى » [طه : ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦] .

وفي الحديث « الجبارون والمتكبرون على صور النذر يطوهم الناس بأرجلهم فانهم لما أدلوا عباد الله أذلهم الله لعباده كما أن من

تواضع لله رفعه الله فبجعل العباد متواضعين له .
والله تعالى يصلحنا وسائر اخواننا المؤمنين . ويوفقنا لما يحبه
ويرضاه من القول والعمل وسائر اخواننا المؤمنين . والحمد لله رب
العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

فصل

في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أنزل الله به كتبه
وأرسل به رسله من الدين . فان رسالة الله إما إخبار وإما إنشاء .
فالإخبار عن نفسه وخلقه مثل التوحيد والقصص الذي يندرج
فيه الوعد والوعيد والإنشاء الأمر والنهي والإباحة . وهذا كما ذكر
في أن « قل هو الله أحد » ثلث القرآن لتضمنها ثلث التوحيد إذ
هو قصص وتوحيد وأمر .

وقوله سبحانه في صفة نبينا ﷺ « يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن
المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الجبائث [الأعراف : ١٥٧]
هو بيان لكمال رسالته فانه ﷺ هو الذي أمر الله على لسانه بكل
معروف ونهى عن كل منكر وأحل كل طيب وحرم كل خبيث .
ولهذا روى عنه أنه قال « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق »
وقال في الحديث المتفق عليه « مثلي ومثل الأنبياء كمثل رجل بنى

داراً فاتمها وأكملها إلا موضع لبنة فكان الناس يطيفون بها ويعجبون من حسنها ويقولون لولا موضع اللبنة فأنا تلك اللبنة ، به كمل دين الله المتضمن للأمر بكل معروف والنهي عن كل منكر وإحلال كل طيب وتحريم كل خبيث .

وأما من قبله من الرسل فقد كان يحرم على أممهم بعض الطيبات كما قال « فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ، [النساء : ١٦٠] وربما لم يحرم عليهم جميع الحباثت كما قال تعالى « وكل الطعام كان حلاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن نزل التوراة [آل عمران : ٩٣] .

وتحريم الحباثت يندرج في معنى النهي عن المنكر كما أن إحلال الطيبات يندرج في الأمر بالمعروف لأن تحريم الطيبات مما نهى الله عنه .

وكذلك الأمر بجميع المعروف والنهي عن كل منكر مما لم يتم إلا للرسول الذي غم الله به مكافئ الأخلاق المندرجة في المعروف .

وقد قال الله تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم وأقمت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً » [المائدة : ٣] فقد أكمل الله لنا الدين وأتم علينا النعمة ورضي لنا الإسلام ديناً .

وكذلك وصف الأمة بما وصف به نبيها حيث قال « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » [آل عمران : ١١٠] .

وقال تعالى « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » [التوبة ٧١] ولهذا قال أبو هريرة كنتم خير الناس للناس تأتون بهم في الاقياد والسلاسل حتى تدخلوهم الجنة .

فبين سبحانه ان هذه الأمة خير الامم للناس فهم أنفعهم لهم وأعظمهم إحساناً إليهم لأنهم كلوا أمر الناس بالمعروف ونهيبهم عن المنكر من جهة الصفة والقدر حيث أمروا بكل معروف ونهوا عن المنكر لكل أحد وأقاموا ذلك بالجهاد في سبيل الله بأنفسهم وأموالهم وهذا كمال النفع للخلق .

وسائر الأمم لم يأمروا كل أحد بكل معروف ولا نهوا كل أحد عن كل منكر ولا جاهدوا على ذلك بل منهم من لم يجاهد .

والذين جاهدوا كني إسرائيل فعامة جهادهم كان لدفع عدوهم عن أرضهم كما يقاتل الصائل الظالم لا لدعوة المجاهدين وأمرهم بالمعروف ونهيبهم عن المنكر كما قال موسى لقومه « يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاافرين قالوا : يا موسى إن فيها قوماً جبارين وإنا لن ندخلها حتى يخرجوا منها فإن يخرجوا منها فإنا داخلون » إلى قوله « قالوا يا موسى إنا لن ندخلها أبداً ما داموا فيها فاذهب أنت ووبك فقاتل إنا ههنا قاعدون »

[المائدة من ٢١ إلى ٢٤]

وقال تعالى « ألم تر إلى الملائكة من بني إسرائيل من بعد موسى إذ قالوا لنبي لهم ابعت لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله » قال هل عسيتم إن

كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا؟ قالوا وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا، [البقرة: ٢٤٦] فعللوا القتال بأنهم أخرجوا من ديارهم وأبنائهم ومع هذا فكانوا ناكثين عما أمروا به من ذلك . ولهذا لم تحمل لهم الغنائم ولم يكونوا يطؤون بلك اليمين .

ومعلوم أن أعظم الأمم المؤمنين قبلنا بنو إسرائيل كما جاء في الحديث المتفق على صحته في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : خرج علينا النبي ﷺ يوماً فقال : عرضت على الأمم فجعل يمر النبي ومعه الرجل والنبي معه الرجلان والنبي معه الرهط والنبي ليس معه أحد ورأيت سواداً كثيراً سد الأفق فرجوت أن يكون أمتي فقيل هذا مومي وقومه ثم قيل لي انظر فرأيت سواداً كثيراً سد الأفق فقيل لي انظر هكذا وهكذا فرأيت سواداً كثيراً سد الأفق فقيل هؤلاء امتك ومع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب فتفرق الناس ولم يبين لهم ، فتذاكر أصحاب النبي ﷺ فقالوا أما نحن فولدنا في الشرك ولكننا آمنا بالله ورسوله ولكن هؤلاء أبناؤنا فبلغ النبي ﷺ فقال : هم الذين لا يتطهرون ولا يكتون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون ، فقال عكاشة بن محصن فقال أمنهم أنا يا رسول الله ؟ قال نعم فقام آخر فقال : أمنهم أنا ؟ فقال سبيلك بها عكاشة .

ولهذا كان جماع هذه الأمة حجة لأن الله تعالى أخبر أنهم يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر . فلو اتفقوا على إباحة محرم أو

إسقاط واجب أو تحريم حلال أو إخبار عن الله تعالى أو خلقه
يبطل لكانوا متصفين بالأمر بنكر والنهي عن معروف من الكلام
الطيب والعمل الصالح بل الآية تقتضي أن ما لم تأمر به الأمة فليس
من المعروف وما لم تنه عنه فليس من المنكر .

وإذا كانت آمرة بكل معروف ناهية عن كل منكر فكيف
يجوز أن تأمر كلها بنكر أو تنهى كلها عن معروف .

والله تعالى كما أخبر بأنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر
فقد أوجب ذلك على الكفاية منها بقوله « ولتكن منكم أمة يدعون
إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم
المفلحون » [آل عمران : ١٠٤] .

وإذا أخبر بوقوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منها
لم يكن من شرط ذلك أن يعمل الأمر والنهي منها إلى كل
مكلف في العالم إذ ليس هذا من شرط تبليغ الرسالة فكيف يشترط
فيها هو من توابعها بل الشرط أن يتمكن المكلفون من وصول
ذلك إليهم ثم إذا فرطوا فلم يسعوا في وصوله إليهم مع قيام
فاعله بما يجب عليه كان التفريط منهم لا منه .

وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب على كل
أحد بعينه بل هو على الكفاية كما دل عليه القرآن .

ولما كان الجهاد من تمام ذلك كان الجهاد أيضاً كذلك فإذا لم
يقم به من يقوم بواجبه أثم كل قادر بحسب قدرته إذ هو واجب

على كل إنسان بحسب قدرته كما قال النبي ﷺ « من رأى منك منكرًا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » .

وإذا كان كذلك فمعلوم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامه بالجهاد هو من أعظم المعروف الذي أمرنا به . ولهذا قيل ليكن أمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر غير منكر .

وإذا كان هو من أعظم الواجبات والمستجابات فالواجبات المستجابات لا بد أن تكون المصلحة فيها راجعة على الفسدة إذ بهذا بعثت الرسل ونزلت الكتب والله لا يحب الفساد بل كل ما أمر الله به فهو صلاح . وقد اتى الله على الصالح والمصلعين والذين آمنوا وعملوا الصالحات وذم المفسدين في غير موضع فحيث كانت مفسدة الأمر والنهي أعظم من مصلحته لم تكن بما أمر الله به وإن كان قد ترك واجباً وفعل محرماً إذ المؤمن عليه أن يتقي الله في عباده وليس عليه هدام .

هذا معنى قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم » : [المائدة : ١٠٥] .

والاهتداء إنما يتم بإداء الواجب فإذا قام المسلم بما يجب عليه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قام بغيره من الواجبات لم يضره ضلال الضلال . وذلك يكون ثارة بالقلب وثارة باللسان وثارة باليد .

فأما القلب فيجب بكل حال إذ لا ضرر في فعله ومن لم يفعله فليس

هو يؤمن كما قال النبي ﷺ « وذلك أدنى أو أضعف الإيمان »
وقال « ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » .

وقيل لابن مسعود : من ميت الأحياء ؟ فقال : الذي لا يعرف
معروفاً ولا ينكر منكراً ، وهذا هو المفتون الموصوف في حديث
حذيفة بن اليان .

وهنا يغلط فريقان من الناس . فريق يترك ما يجب من الأمر
والنهي تأويلاً لهذه الآية كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه في
خطبته : إنكم تعدون هذه الآية « عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل
إذا اهتديتم » [المائدة : ١٠٥] وإنكم تضعونها في غير موضعها
ولإني سمعت النبي ﷺ يقول « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم
يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه » .

والفريق الثاني من يريد أن يأمر وينهى إما بلسانه وإما بيده
مطلقاً من غير فقه وحلم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح
وما يقدر عليه وما لا يقدر كما في حديث أبي ثعلبة الخشني سألت عنها
رسول الله ﷺ قال بل أقموا بالمعروف وانهوا عن المنكر حتى
إذا رأيت شعباً مطاعاً وهوى متبعاً ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي
رأي برأيه ورأيت أمراً لا يدان لك به فعليك بنفسك ودع عنك أمر
العوام فان من ورائك أيام الصبر ، الصبر فيهن مثل القبض على
الجر ، للعامل فيهن كاجر خمسين رجلاً يعملون مثل عمله » فيأتي

بالأمر والنهي معتقداً أنه مطيع في ذلك لله ورسوله وهو معتد في حدوده كما انتصب كثير من أهل البدع والأهواء كالحوارج والمعتزلة والرافضة وغيرهم ممن غلط فيما أتاه من الأمر والنهي والجهاد على ذلك وكان فسادُه أعظم من صلاحه .

ولهذا أمر النبي ﷺ بالصبر على جور الأئمة ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة وقال : أدوا إليهم حقوقهم وسأوا الله حقوقكم وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع .

ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة وترك القتال في الفتنة .

وأما أهل الأهواء كالمعتزلة فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم ويجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة : التوحيد الذي هو سلب الصفات . والعدل الذي هو التكذيب بالقدر . والمنزلة بين المنزلتين . وإنفاذ الوعيد . والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي منه قتال الأئمة وقد تكلمت على قتال الأئمة في غير هذا الموضع .

وجماع ذلك داخل في القاعدة العامة فيما إذا تعارضت المصالح والمفاسد والחסنات والسيئات أو تزاجت فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحت المصالح والمفاسد وتعارضت المصالح والمفاسد فإن الأمر والنهي وإن كان متضمناً لتعصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له ، فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأموراً به بل يكون محرماً إذا كانت مفسدته

كثير من مصلحته .

لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو يميزان الشريعة ، فتمى
لدى الإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها ، وإلا اجتهد برأيه
عزقة الأشياء والنظائر .

وقل أن تعوز النصوص من يكون خبيراً بها وبدلائلها على
الأحكام .

وعلى هذا إذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف
ومنكر بحيث لا يفرقون بينهما بل إما أن يفعلوهما جميعاً أو يتوكلهما
جميعاً لم يميز أن يؤمروا بمعروف ولا أن ينهوا عن منكر بل ينظر
فإن كان المعروف أكثر أمر به وإن استلزم ما هو دونه من المنكر
ولم ينه عن منكر يستلزم تقويت معروف أعظم منه بل يكون
النهى حينئذ من باب الصد عن سبيل الله والسعي في زوال طاعته
وطاعة رسوله وزوال فعل الحسنات .

وإن كان المنكر أغلب نهى عنه وإن استلزم فوات ما هو
دونه من المعروف ويكون الأمر بذلك المعروف المستلزم للمنكر
الزائد عليه أمراً بمنكر وسعياً في معصية الله ورسوله .

وإن تكافأ المعروف والمنكر المتلازمان لم يؤمر بها ولم ينه عنها
فتارة يصلح الأمر وتارة يصلح النهى وتارة لا يصلح لا أمر ولا نهى
حيث كان المعروف والمنكر متلازمين وذلك في الأمور العينية الواقعة

وأما من جهة النوع فيؤمر بالمعروف مطلقاً وينهى عن المنكر مطلقاً
وفي الفاعل الواحد والطائفة الواحدة يؤمر بمعروفها وينهى عن
منكرها ويحمد محمودها ويذم مذمومها بحيث لا يتضمن الأمر بمعروف
فوات أكثر منه أو حصول منكر فوقه ولا يتضمن النهي عن المنكر
حصول أنكر منه أو فوات معروف أرجح منه .

وإذا استبه الأمر استبان المؤمن حتى يتبين له الحق فلا يقدم على
الطاعة إلا بعلم ونية وإذا تركها كانت عاصياً فترك الأمر الواجب
معصية وفعل ما نهى عنه من الأمر معصية . وهذا باب واسع
ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ومن هذا الباب إقرار النبي ﷺ لعبد الله بن أبي و أمثاله من
أمة التفاق والقبور لما لهم من اعوان فإزالة منكره بنوع من عقابه
مستلزمة إزالة معروف أكثر من ذلك لغضب قومه وحميتهم وينفور
الناس إذا سمعوا أن محمداً يقتل أصحابه .

ولهذا لما خاطب الناس في قصة الإفك بما خطبهم به واعتذر
منه وقال له سعد بن معاذ قوله الذي أحسن فيه حمى له سعد بن
عبادة مع حسن إيمانه .

واصل هذا ان تكون محبة الإنسان للمعروف وبغضه وإرادته
لهذا وكراهته لهذا موافقة لحب الله وبغضه وإرادته وكراهته الشرعيين
وان يكون فعله للمحبوب ودفعه للمكروه بحسب قوته وقدرته ، فان الله

لا يكلف نفساً إلا وسعها . وقد قال « فائقوا الله ما استطعتم »
[التفاين : ١٦] .

فأما حب القلب وبغضه وإرادته وكراهيته فينبغي أن تكون
كاملة جازمة لا يوجب لنقص ذلك إلا نقص الإيمان .

وأما فعل البدن فهو بحسب قدرته ومعنى كانت إرادة القلب
وكراهته كاملة تامة وفعل العبد معها بحسب قدرته فإنه يعطي
ثواب الفاعل الكامل كما قد بيناه في غير هذا الموضع فإن من الناس
من يكون حبه وبغضه وإرادته وكراهته بحسب محبة نفسه وبغضها
لا بحسب محبة الله ورسوله وبغض الله ورسوله

وهذا من نوع الهوى فإن اتبعه الإنسان فقد اتبع هواه « ومن
أضل بمن اتبع هواه بغير هدى من الله » [القصص : ٥٠] فإت
أصل الهوى هو محبة النفس ويتبع ذلك بعضها ونفس الهوى وهو
الحب والبغض الذي في النفس لا يلام عليه فإن ذلك قد لا يملك
وانما يلام على اتباعه كما قال تعالى « يا داود إنا جعلناك خليفة في
الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل
الله » [ص : ٢٦] وقال تعالى « ومن أضل بمن اتبع هواه بغير
هدى من الله » [القصص : ٥٠]

وقال النبي ﷺ « ثلاث منجيات : خشية الله في السر والعلانية ،
والقصد في الفقر والغنى ، وكلمة الحق في الغضب والرضى . وثلاث
مهلكات « شح مطاع وهوى متبع وإعجاب المرء بنفسه »
والحب والبغض يتبعه ذوق عند وجود المحبوب والبغض ووجد

وإرادة وغير ذلك ، فمن اتبع ذلك بغير أمر الله ورسوله فهو بمن
اتبع هواه بغير هدى من الله ، بل قد يصعبه الأمر إلى أن
يتخذ إلهه هواه .

واتباع الاهواء في الديانات اعظم من اتباع الأهواء في الشهوات
فإن الأول حال الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركون كما
قال تعالى « فإن لم يستجيبوا لك فاعلم أنما يتبعون أهواءهم ومن
أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله » [القصص : ٥٠] وقال
تعالى « ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم من ما ملكت أيمانكم
من شركاء فإيا رزقناكم » [الروم : ٢٨] الآية إلى أن قال « بل
اتبع الذين ظلموا أهواءهم بغير علم » [الروم : ٢٩] وقال تعالى :
« وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه وإن كثيراً
ليضلون بأهوائهم بغير علم » [الأنعام : ١١٩] الآية وقال تعالى
« يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء
قوم تد ضلوا من قبل وادلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل »
[المائدة : ٧٧] وقال تعالى « ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى
حتى تتبع ملتهم ، قل إن هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم
بعد الذي جاءك من العلم مالأك من الله من ولي ولا نصير »
[البقرة : ١٢٠] وقال في الآية الأخرى « ولئن اتبعت أهواءهم
من بعد ما جاءك من العلم إنك إذا لمن الظالمين » [البقرة : ١٤٥]
وقال « وإن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم »
[المائدة : ٤٩] .

ولهذا كان من خرج عن موجب الكتاب والسنة من العلماء والعباد
يجعل من اهل الاهواء كما كان السلف يسمونهم اهل الاهواء وذلك
ان كل من لم يتبع العلم فقد اتبع هواه . والعلم بالدين لا يكون
إلا بهدى الله الذي بعث به رسوله ، ولهذا قال تعالى في موضع
« وإن كثيراً يضلون بأهوائهم بغير علم » [الانعام : ١١٩] وقال
في موضع آخر « ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله »
[القصص : ٥٠] فالواجب على العبد أن ينظر في نفس حبه وبغضه
ومقدار حبه وبغضه هل هو موافق لأمر الله ورسوله وهو هدى الله الذي أنزله
على رسوله بحيث يكون مأموراً بذلك الحب والبغض لا يكون متقدماً
فيه بين يدي الله ورسوله فانه قد قال « لا تقدموا بين يدي الله
ورسوله » [الحجرات : ١]

ومن أحب أو أبغض قبل أن يأمره الله ورسوله ففيه نوع من
التقدم بين يدي الله ورسوله وبجهد الحب والبغض هوى لكن المحرم
اتباع حبه وبغضه بغير هدى من الله ولهذا قال « ولا تتبع الهوى
فيضلك عن سبيل الله » ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب
شديد » [ص : ٢٦] فأخبر أن من اتبع هواه أضله ذلك عن سبيل
الله وهو هده الذي بعث به رسوله وهو السبيل اليه .

وتحقيق ذلك أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو من
أوجب الأعمال وأفضلها وأحسنها وقد قال تعالى « ليلوكم أيكم
أحسن عملاً » [هود : ٧] كما قال الفضيل بن عياض رحمه الله أخلصه

وأصوبه فان العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً والخالص ان يكون لله والصواب ان يكون على السنة .

فالعمل الصالح لا بد أن يراد به وجه الله تعالى فان الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما أريد به وجهه وحده كما في الصحيح عن النبي ﷺ قال « يقول الله أنا أغني الشركاء عن الشرك ، من عمل عملاً أشرك فيه غيري فأنا بريء منه وهو كله للذي أشرك »

وهذا هو التوحيد الذي هو أصل الإسلام وهو دين الله الذي بعث به جميع رسله وله خلق الخلق وهو حقه على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ولا بد مع ذلك أن يكون العمل صالحاً وهو ما أمر الله به ورسوله وهو الطاعة فكل طاعة عمل صالح وكل عمل صالح طاعة وهو العمل المشروع المسنون إذ المشروع المسنون هو المأمور به أمر إيجاب أو استحباب وهو العمل الصالح وهو الحسن وهو البر وهو الخير ، وعنده المعصية والعمل الفاسد والسبئية والفجور والظلم .

ولما كان العمل لا بد فيه من شيئين النية والحركة كما قال ﷺ « أصدق الأسماء حارث وهمام » فكل أحد حارث وهمام له عمل ونية ، لكن النية المحمودة التي يتقبلها الله ويثيب عليها أن يراد الله بذلك العمل والعمل المحمود هو الصالح وهو المأمور به .

ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه : اللهم اجعل عملي كله صالحاً واجعله لوجهك خالصاً ولا تجعل لأحد فيه شيئاً .

وإذا كان هذا حد كل عمل صالح فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب أن يكون هكذا في حق نفسه ولا يكون عمله صالحاً إن لم يكن يعلم وفقه كما قال عمر بن عبد العزيز : من عبّد الله بغير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح وكما في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه : العلم إمام العمل والعمل تابعه ،

وهذا ظاهر فإن القصد والعمل إن لم يكن بعلم كان جهلاً وضلالاً واتباعاً للهوى كما تقدم . وهذا هو الفرق بين أهل الجاهلية وأهل الإسلام فلا بد من العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما ولا بد من العلم بحال المأمور والمنهى .

ومن الصلاح أن يأتي بالأمر والنهي بالصراط المستقيم وهو أقرب الطرق إلى حصول المقصود .

ولا بد في ذلك من الرفق كما قال النبي ﷺ : ما كان الرفق في شيء إلا زانه ولا كان العنف في شيء إلا شانه ، وقال : « إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله ويعطى عليه ما لا يعطى على العنف » .

ولا بد أيضاً أن يكون حليماً صبوراً على الأذى فإنه لا بد أن يحصل له أذى فإن لم يحلم وبصر كان ما يفسد أكثر مما يصلح كما قال لقمان لابنه : « وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور » [لقمان : ١٧]

ولهذا أمر الله الرسل وهم أئمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالصبر كقوله لحاتم الرسل بل ذلك مقرون بتبليغ الرسالة فإنه

اول ما أرسل انزلت عليه سورة يا ايها المدثر بعد ان انزلت عليه سورة اقرأ التي بها نبىء فقال « يا ايها المدثر قم فانذر وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر ولا تمنن تستكثر ولربك فاصبر ، [المدثر من ١ إلى ٧] فافتتح آيات الإرسال إلى الخلق بالأمر بالندارة وختمها بالأمر بالصبر ونفس الإنذار امر بالمعروف ونهى عن المنكر .

فعلم انه يجب بعد ذلك الصبر ، وقال « واصبر لحكم ربك فانك بأعيننا » [الطور : ٤٨] وقال تعالى « واصبر على ما يقولون واهجرهم هجرأ جميلا » [المزمل : ١٠] « فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل » [الأحقاف : ٣٥] « فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت » [القلم : ٤٨] « واصبر وما صبرك إلا بالله » [النمل : ١٢٧] « واصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين » [هود : ١١٥] .

فلا بد من هذه الثلاثة العلم والرفق والصبر . العلم قبل الأمر والنهي . والرفق معه ، والصبر بعده وإن كان كل من الثلاثة مستحباً في هذه الأحوال .

وهذا كما جاء في الأثر عن بعض السلف ورووه مرفوعاً ذكره القاضي أبو يعلى في المعتمد « لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا من كان فقيهاً فياً يأمر به ، فقيهاً فيما ينهى عنه فقيهاً فيما يأمر به فياً ينهى

عنه حلياً فيما يأمر به حلياً فيما ينهى عنه .
وليعلم أن الأمر بهذه الحصال في الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر مما يوجب صعوبة على كثير من النفوس فيظن أنه بذلك
يسقط عنه فيدعه وذلك بما يضره أكثر مما يضره الأمر بدون هذه
الحصال أو أقل فإن ترك الأمر الواجب معصية فالمنتقل من معصية
إلى معصية أكبر منها « كالمستجير من الرمضاء بالنار » والمنتقل
من معصية إلى معصية كالمنتقل من دين باطل إلى دين باطل
وقد يكون الثاني شراً من الأول وقد يكون دونه وقد يكونان
سواء فهكذا تجد المقصر في الأمر والنهي والمعتدى فيه قد يكون
ذنب هذا أعظم وقد يكون ذنب هذا أعظم وقد يكونان سواء .
ومن المعلوم بما أَرأانا الله من آياته في الآفاق وفي أنفسنا وبما
شهد به في كتابه أن المعاصي سبب المصائب فسيئات المصائب
والجزاء من سيئات الأعمال وأن الطاعة سبب النعمة فاحسان العمل
سبب لاحسان الله قال تعالى « وما أصابكم من مصيبة فَمَا كَسَبَتْ
أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ » [الشورى : ٣٠] وقال تعالى « ما أصابك
من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك » [النساء : ٧٩]
وقال تعالى : « ان الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم
الشیطان ببعض ما كسبوا ولقد غفا الله عنهم » [آل عمران : ١٥٥] .
وقال « أولما أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا ؟

قل هو من عند أنفسكم ، [آل عمران : ١٦٥] وقال « أو يوبقهن
بما كسبوا ويعف عن كثير ، [الشورى : ٣٤] وقال « وإنا
نصيهم سنة بما قدمنا أيديهم فإن الإنسان كفور » [الشورى : ٤٨]
وقال تعالى « وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم
وهم يستغفرون » [الأنفال : ٣٣] .

وقد أخبر سبحانه بما عاقب به أهل السيثات من الأمم كقوم
نوح وعاد وثمود وقوم لوط وأصحاب مدين وقوم فرعون في الدنيا
وأخبر بما يعاقبهم به في الآخرة .

ولهذا قال مؤمن آل فرعون « يا قوم إني أخاف عليكم مثل
يوم الأحزاب مثل دأب قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم
وما الله يريد ظلماً للعباد : ويا قوم إني أخاف عليكم يوم التناد يوم
تولون مدبرين ما لكم من الله من عاصم ومن يضل الله فإله من هاد »
[غافر : من ٣٠ الى ٣٣] .

وقال تعالى « كذلك العذاب ولعذاب الآخرة أكبر ،
[القلم : ٣٣] وقال : « سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم ،
[التوبة : ١٠١] « ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب
الأكبر لعلهم يرجعون [السجدة : ٢١] وقال « فارتقب يوم تأتي
بدخان مبين » إلى قوله « يوم نبطش البطشة الكبرى إنا منتقمون »
[دخان : من ١٠ الى ١٦] .

ولهذا يذكر الله في عامة سور الإنذار ما عاقب به أهل السينات في الدنيا وما أعد لهم في الآخرة وقد يذكر في السورة وعد الآخرة فقط إذ عذاب الآخرة أعظم وثوابها أعظم وهي دار القرار ولما يذكر ما يذكره من الثواب والعقاب في الدنيا تبعاً كقولهِ في قصة يوسف « وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوا منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين ولأجر الآخرة خير للذين آمنوا وكانوا يتقون » [يوسف : ٥٦ - ٥٧] وقال « فأقام الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة » [آل عمران : ١٤٨] وقال « والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا لنبوئهم في الدنيا حسنة ولأجر الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون الذين صبروا وعلى ربهم يتوكلون » [النحل : ٤١ - ٤٢] .

وقال عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام « وآتيناه أجره في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصالحين »

وأما ذكره لعقوبة الدنيا والآخرة ففي سورة النازعات غرقاً والناشطات نشطاً ثم قال « يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة » [النازعات : ٦ - ٧] فذكر القيامة مطلقاً ثم قال « هل اتاك حديث موسى إذ ناداه ربه بالراد المقدس طوى اذهب إلى فرعون إنه طغى » إلى قوله « إن في ذلك لعبرة لمن يخشى » [النازعات : ١٥ - ٢٦] ثم ذكر المبدأ والمعاد مفصلاً فقال « أأنتم أشد

خلقاً أم السماء بناها ، [النازعات : ٢٧] إلى قوله تعالى « فإذا جاءت الطامة الكبرى » [النازعات : ٣٤] إلى قوله تعالى « فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فان الجحيم هي المأوى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى » إلى آخر السورة .

وكذلك في المزمّل ذكر قوله « وذرفني والمكذّبين أولي النعمة ومهلهم قليلا » ، إن لدينا أنكالا وجميعا وطعاما ذا غصة وعذابا أليّا ، إلى قوله تعالى « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فقصى فرعون الرسول فاخذناه أخذاً وبيلاً » [المزمّل : ١١ - ١٦]

وكذلك في سورة « الحاقة » ذكر قصص الأمم كشمود وعاد وفرعون ثم قال تعالى « فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة وحملت الارض والجبال فدكتا دكة واحدة » [الحاقة : ١٣ - ١٤] إلى تمام ما ذكره من أمر الجنة والنار .

وكذلك في سورة « النّجم » ذكر قصة اهل البستان الذين منعوا حق أموالهم وما عاقبهم به ثم قال « كذلك العذاب ولعذاب الآخرة اكبر لو كانوا يعلمون » [النّجم : ٢٣]

وكذلك في سورة التغابن قال « ألم يأتكم نبا الذين كفروا من قبل فذاقوا وبال أمرهم ولهم عذاب أليم ذلك بأنه كانت تأتيهم رسلهم بالبينات فقالوا أبشر يهودنا فكفروا وتولوا واستغنى الله والله غني حميد » ثم قال « زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل

بلى وربي لتبعثن ، [التغابن : من ٥ الى ٧]
وكذلك في سورة « ق » ذكر حال الخالفين للرسل وذكر
الوعد والوعيد في الآخرة . وكذلك في سورة القمر ذكر
هذا وهذا .

وكذلك في « حم » مثل حم وغافر والسجدة والزخرف
والدخان وغير ذلك الى غير ذلك مما لا يحصى فان التوحيد والوعيد
هو اول ما انزل كما في صحيح البخاري عن يوسف بن ماهك قال :
انى عند عائشة أم المؤمنين إذ جاءها عراقي فقال أي الكفن خير؟
قالت ويحك وما يضرك ؟ قال يا أم المؤمنين اريني مصحفك قالت
لم ؟ قال لعلي أولف القرآن عليه فانه يقرأ غير مؤلف ، قالت
وما يضرك أبيه قريه قبل ؟ إنما نزل اول ما نزل منه سورة من المفصل
فيها ذكر الجنة والنار حتى إذا تاب الناس الى الاسلام نزل الحلال
والحرام ولو نزل اول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر
ابداً . ولو نزل لا تزنا لقالوا لا ندع الزنا ابداً لقد
نزل بمكة على محمد ﷺ وإني لجارية ألعب « بل الساعة
موعدكم والساعة أدهى وأمر » [القمر : ٤٦] وما نزلت سورة
البقرة والنساء الا وأنا عنده قال فاخرجت له المصحف فأملت عليه
آي السور .

وإذا كان الكفر والفسوق والعصيان سبب الشر والعدوان فقد
يذنب الرجل أو الطائفة ويسكت آخرون عن الأمر والنهي فيكون

ذلك من ذنوبهم وينكر عليهم آخرون إنكاراً منياً عنه فيكون ذلك من ذنوبهم فيحصل التفرق والاختلاف والشر وهذا من أعظم الفتن والشرور قديماً وحديثاً إذ الإنسان ظلوم جهول والظلم والجهل أنواع فيكون ظلم الأول وجهله من نوع وظلم كل من الثاني والثالث وجهلها من نوع آخر وآخر .

ومن تدبر الفتنة الواقعة رأى سببها ذلك ورأى أن ما وقع بين أمراء الأمة وعلمائها ومن دخل في ذلك من ملوكها ومشائخها ومن تبعهم من العامة من الفتنة هذا أصلها يدخل في ذلك أسباب الضلال والغي التي هي الأهواء الدينية والشهوانية وهي البدع في الدين والفجور في الدنيا .

وذلك أن أسباب الضلال والغي البدع في الدين والفجور في الدنيا وهي مشتركة تعم بني آدم لما فيهم على الظلم والجهل فبذنب بعض الناس يظلم نفسه وغيره كالزنا بلواط وغيره أو شرب خمر أو ظلم في المال بخيانة أو مرقعة أو غصب أو نحو ذلك .

ومعلوم أن هذه المعاصي وإن كانت مستقبحة مذمومة في العقل والدين فهي مشتهاة أيضاً .

ومن شأن النفوس أنها لا تحب اختصاص غيرها بها لكن تريد أن يحصل لها ما حصل له .

وهذا هو الخبطة التي هي أدنى نوعي الحسد فهي تريد الاستعلاء

على الغير والاستئثار دونه أو تحسده وتتمنى زوال النعمة عنه وان لم يحصل ففيها من إرادة العلو والفساد والاستكبار والحسد ما يقتضاه أنها تختص عن غيرها بالشهوات فكيف إذا رأت الغير قد استأثر عليها بذلك واختص بها دونها ؟

فالمعتدل منهم في ذلك الذي يجب الاشتراك والتساوي ، وأما الآخر فظالم حسود .

وهذان يقعان في الأمور المباحة والأمور المحرمة لحق الله بها كان جنسه مباحاً من أكل وشرب ونكاح ولباس وركوب وأموال إذا وقع فيها الاختصاص حصل الظلم والبخل والحسد .

وأصلها الشح كما في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « إياكم والشح فإنه أهلك من كان قبلكم : أمرهم بالبخل فبخلوا وأمرهم بالظلم فظلموا وأمرهم بالقطيعة فقطعوا » .

ولهذا قال الله تعالى في وصف الأنصار الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبل المهاجرين : « ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا » [الحشر : ٩] أي لا يجدون الحسد مما أوتي إخوانهم من المهاجرين « ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة » ثم قال « ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » [الحشر : ٩] .

وروي عبد الرحمن بن عوف يطوف بالبيت ويقول : رب قني شح نفسي ، رب قني شح نفسي فقبل له في ذلك فقال إذا وقيت شح نفسي

فقد وقيت البخل والظلم والقطيعة أو كما قال .

فهذا الشح الذي هو شدة حرص النفس بوجوب البخل يمنع ما هو عليه والظلم بأخذ مال الغير وبوجوب قطيعة الرحم وبوجوب الحسد وهو كراهة ما اختص به الغير . والحسد فيه بخل وظلم فانه بخل بما أعطيه غيره وظلمه بطلب زوال ذلك عنه .

فإذا كان هذا في جنس الشهوات المباحة فكيف بالهزيمة كالزنا وشرب الخمر ونحو ذلك .

وإذا وقع فيها اختصاص فانه يصير قهراً نهيان . أحدهما بغضا لما في ذلك من الاختصاص والظلم كما يقع في الأمور المباحة الجلس . والثاني بغضا لما في ذلك من سقائه .

ولهذا كانت الذنوب ثلاثة أقسام . أحدها ما فيه ظلم للناس كالظلم بأخذ الأموال ومنع الحقوق والحسد ونحو ذلك . والثاني ما فيه ظلم للنفس فقط كشرب الخمر والزنا إذا لم يتعد ضررها . والثالث ما يجتمع فيه الأمران مثل أن يأخذ المتولي أموال الناس يزني بها ويشرب بها الخمر ومثل أن يزني بمن يرفعه على الناس بذلك السبب ويضرهم كما يقع بمن يجب بعض النساء والصبيان .

وقد قال الله تعالى « قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » [آل عمران : ٣٣]

وأمر الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم أكثر بما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم .

ولهذا قيل : إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة . ويقال الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والإسلام .

وقد قال النبي ﷺ « ليس ذنب أصرع عقوبة من البغي وقطيعة الرحم » فالباغي يصرع في الدنيا وإن كان مغفوراً له مرحوماً في الآخرة .

وذلك أن العدل نظام كل شيء فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق ومضى لم تقم بعدل لم تقم وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة .

فالنفس فيها داعي الظلم لغيرها بالعلو عليه والحسد له والتعدي عليه في حقه وداعي الظلم لنفسها بتناول الشهوات القبيحة كالزنا وأكل الحباثت فهي قد تظلم من لا يظلمها وتؤثر هذه الشهوات وإن لم يفعلها غيرها فإذا رأت نظراءها قد ظلّموا وتناولوا هذه الشهوات صار داعي هذه الشهوات أو الظلم فيها أعظم بكثير وقد تصبر ويمسح ذلك لما من بغض ذلك الغير وحسده وطلب عقابه وزوال الخير عنه ما لم يكن فيما قبل ذلك ولها حجة عند نفسها من جهة العقل والدين

يكون ذلك الغير قد ظلم نفسه والمسلمين وأن أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر واجب والجهاد على ذلك من الدين .

والناس هنا ثلاثة أقسام . قوم لا يقومون إلا في أهواء نفوسهم فلا يرضون إلا بما يعطونه ولا يغيضون إلا لما يجرمونه فإذا أعطى أحدهم ما يشتهي من الشهوات الحلال والحرام زال غضبه وحصل رضاه وصار الامر الذي كان عنده منكراً ينهى عنه ويعاقب عليه ويذم صاحبه ويغضب عليه مرضياً عنده وصار فاعلاله وشريكاً فيه ومعاوناً عليه ومعادياً لمن نهى عنه وينكر عليه . وهذا غالب في بني آدم يرى الإنسان ويسمع من ذلك ما لا يحبه .

وسببه أن الإنسان ظلم جهول فذلك لا يعدل بل ربما كان ظالماً في الحالين يرى قوماً ينكرون على المتولي ظلمه لرعيته واعتدائه عليهم فيرضي أولئك المنكرين ببعض الشيء فيقبلون أعواناً له وأحسن أحوالهم أن يسكتوا عن الإنكار عليه وكذلك تراهم ينكرون على من يشرب ويؤذي ويسمع الملامي حتى يدخلوا أحدهم معهم في ذلك أو يرضوه ببعض ذلك فتراه قد صار عوناً لهم وهؤلاء قد يعودون بإنكارهم إلى اقبح من الحال التي كانوا عليها وقد يعودون إلى ما هو دون ذلك أو نظيره .

وقوم يقومون ديانة صحيحة يكونون في ذلك مخلصين لله مصلحين فيما علموه ويستقيم لهم ذلك حتى يصبروا على ما أودوا وهؤلاء هم

الذين آمنوا وعملوا الصالحات وهم من خير أمة أخرجت للناس
يأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر ويؤمنون بالله .

وقوم يجتمع فيهم هذا وهذا وهم غالب المؤمنين . فمن فيه دين
وله شهرة تجتمع في قلوبهم إرادة الطاعة وإرادة المعصية وربما غلب
هذا قارة وهذا تارة .

وهذه القسمة الثلاثية كما قيل الأنفس ثلاثة : أماره ، ومطمئنة ،
ولوامه . فالأولون هم أهل الأنفس الأماره التي تأمر بالسوء .
والأوسطون هم أهل النفوس المطمئنة التي قيل فيها « يا أيها النفس
المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضيه فادخلي في عبادي وادخلي
جنتي » [الفجر من ٢٧ الى ٣٠] والآخرين هم أهل النفوس اللوامه
التي تفعل الذنب ثم تلوم عليه وتتلون تارة كذا وتارة كذا وتخلط
عملاً صالحاً وآخر سيئاً .

ولهذا لما كان الناس في زمن أبي بكر وعمر الذين أمر المسلمون
بالافتداء بها كما قال عليه السلام « اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر »
أقرب عهد بالرسالة وأعظم إيماناً وصلاًحاً وانتمهم أقوم بالواجب واثبت
في الطمانينة لم تقع فتنة إذ كانوا في حكم القسم الأوسط .

ولما كان في آخر خلافة عثمان وخلافة علي كثر القسم الثالث
فصار فيهم شهوة وشبهة مع الايمان والدين وصار ذلك في بعض الولاة
وبعض الرعايا ثم كثر ذلك بعد ، فنشأت الفتنة التي سببها ما تقدم من

عدم تمحيص التقوى والطاعة في الطرفين واختلاطها بنوع من الهوى والمعصية في الطرفين وكل منهم متأول أنه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وأنه مع الحق والعدل ومع هذا التأويل نوع من الهوى ففيه نوع من الظن وما تهوى الأنفس وإن كانت إحدى الطائفتين أولى بالحق من الأخرى .

فلذا يجب على المؤمن أن يستعين بالله ويتوكل عليه في أن يقيم قلبه ولا يزيقه ويثبت على الهدى والتقوى ولا يتبع الهوى كما قال تعالى : فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم ، [الشورى : ١٥] .

وهذا أيضاً حال الأمة فيما تعرفت فيه واختلفت في المقاتلات والعبادات .

وهذه الأمور بما تعظم بها الهمة على المؤمنين فانهم يحتاجون إلى شيتين : إلى دفع الفتنة التي ابتلى بها نظراؤهم من فتنة الدين والدنيا عن نفوسهم مع قيام المقتضى لها فإن معهم نفوساً وشياطين كما مع غيرهم فع وجود ذلك من نظرائهم يقوى المقتضى عندهم كما هو الواقع فيقوى الداعي الذي في نفس الإنسان وشيطانه وما يحصل من الداعي بفعل الغير والتظير .

فكم من لم يرد خيراً ولا شراً حتى رأى غيره لاسياً إن كان

نظيره يفعله ، ففعله . فإن الناس كأمراب القطا يجبولون على تشبه بعضهم ببعض .

ولهذا كان المبتدئ بالخير والشر له مثل من تبعه من الأجر والوزر كما قال النبي ﷺ « من سن سنة حسنة فلها أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً » ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أوزارهم شيئاً » وذلك لاشتراكهم في الحقيقة وإن حكم الشيء حكم نظيره « وشبه الشيء منجذب إليه » . فإذا كان هذان داعين قوين فكيف إذا انضم إليهما داعيان آخران وذلك أن كثيراً من أهل المنكر يحبون من يوافقهم على ما هم فيه ويبغضون من لا يوافقهم وهذا ظاهر في الديانات الفاسدة من موالاته كل قوم لموافقيهم ومعاداتهم لمخالفهم .

وكذلك في أمور الدنيا والشهوات كثيراً ما يختارون ويؤثرون من يشاركونهم إما للمعاونة على ذلك كما في المتغلبين من أهل الرياسات وقطاع الطريق ونحوهم وإما بالموافقة كما في المجتمعين على شرب الخمر فانهم يختارون أن يشرب كل من حضر عندهم وإما لكرهتهم لامتيازهم عنهم بالخير إما حسداً له على ذلك وإما لثلا يعالو عليهم بذلك ويمجدونهم وإما لثلا يكون له عليهم حجة وإما لحوفهم من معاقبته لهم بنفسه أو بمن يرفع ذلك اليهم ولثلا يكونوا تحت منته

وخطره ونحو ذلك من الأسباب .

قال الله تعالى « ود كثير من اهل الكتاب لو يردونكم بعد ايمانكم كفاراً حسداً من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق » [البقرة : ١٠٩] وقال تعالى في المنافقين « ودوا لو تكفروا كما كفروا فتكفرون سواء » [النساء : ٨٩] .

وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه : ودت الزانية لو زنى النساء كلن .

والمشاركة قد يختارونها في نفس الفجور كالاشتراك في الشرب والكذب والاعتقاد الفاسد وقد يختارونها في النوع كالزاني الذي يود أن غيره يزني والسارق الذي يود أن غيره يسرق أيضاً لكن في غير العين التي زنى بها أو سرقها .

وأما الداعي الثاني فقد يأمرون الشخص بمشاركتهم فيما هم عليه من المنكر فان شاركهم وإلا عادوه وآذوه على وجه ينتهي إلى حد الإكراه أو لا ينتهي إلى حد الإكراه .

ثم إن هؤلاء الذين يختارون مشاركة الغير لهم في قبيح فعلهم أو يأمرونه بذلك ويستعينون به على ما يريدونه متى شاركهم وعاونهم وأطاعهم انتقصوه واستغفروا به وجعلوا ذلك حجة عليه في أمور أخرى . وإن لم يشاركهم عادوه وآذوه وهذه حال غالب الظالمين القادرين .

وهذا الموجود في المنكر نظيره في المعروف وأبلغ منه كما قال تعالى «والذين آمنوا أشد حبا لله» [البقرة : ١٦٥] فإن داعي الخير أقوى فإن الانسان فيه داع يدعو إلى الإيمان والعلم والصدق والعدل وأداء الامانة فإذا وجد من يعمل مثل ذلك صار له داع آخر لا سيما إذا كان نظيره لاسيا مع المنافسة وهذا محمود حسن فإن وجد من يحب موافقته على ذلك ومشاركته له من المؤمنين والصالحين ويبغضه إذا لم يفعل صار له داع ثالث فإذا أمروه بذلك ووالوه على ذلك وعادوه وعاقبوه على تركه صار له داع رابع .

ولهذا يؤمر المؤمنون أن يقابلوا السيئات بضدها من الحسنات كما يقابل الطبيب المرض بضده فيؤمر المؤمن بأن يصلح نفسه وذلك بشيئين بفعل الحسنات وترك السيئات مع وجود ما ينفي الحسنات ويقتضى السيئات وهذه أربعة أنواع .

ويؤمر أيضاً باصلاح غيره بهذه الأنواع الأربعة بحسب قدرته وإمكانه قال تعالى «والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر» [سورة العصر] . وروي عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال لو فكر الناس كلهم في سورة العصر لكفتهم وهو كما قال ، فإن الله تعالى أخبر أن جميع الناس خاسرون إلا من كان في نفسه مؤمناً صالحاً ومع غيره موصياً بالحق موصياً بالصبر :

وإذا عظمت المحنة كان ذلك للمؤمن الصالح سبباً لعلو الدرجة وعظيم الأجر كما سئل النبي ﷺ أي الناس أشد بلاء قال « الأنبياء ثم الصالحون ثم الأمتل فالأمتل » يبتلى الرجل على حسب دينه فان كان في دينه صلابة زيد في بلائه وان كان في دينه رقة خفف عنه ولا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشي على وجه الارض وليس عليه خطيئة وحينئذ يحتاج من الصبر ما لا يحتاج اليه غيره .

وذلك هو سبب الإمامة في الدين كما قال تعالى « وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون » [السجدة : ٢٤] فلا بد من الصبر على فعل الحسن المأمور به وترك السيء المحظور ويدخل في ذلك الصبر على الأذى وعلى ما يقال والصبر على ما يصيبه من المكاره والصبر عن البطر عند النعم وغير ذلك من أنواع الصبر.

ولا يمكن للبعد أن يصبر إن لم يكن له ما يطمئن به ويتنعم به ويتغذي به وهو اليقين كما في الحديث الذي رواه أبو بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « أحب الناس سلوا الله اليقين والعافية فإنه لم يعط أحد بعد اليقين خيراً من العافية فسلوهما الله » وكذلك إذا أمر غيره بحسن أو أحب موافقته على ذلك أو نهى غيره عن شيء فيحتاج أن يحسن إلى ذلك الغير إحساناً يحصل به مقصوده من حصول المحبوب واندفاع المكروه فإن النفوس لا تصبر على المر إلا بنوع من الحل لا يمكن غير ذلك .

ولهذا أمر الله تعالى بتأليف القلوب حتى جعل للمؤلفة قلوبهم نصيباً في الصدقات وقال تعالى لنبيه ﷺ « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين » [الأعراف : ١٩٩] وقال تعالى « وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة » [البلد : ١٧] .

فلا بد أن يصبر وأن يرحم وهذا هو الشجاعة والكرم ولهذا يقرن الله بين الصلاة والزكاة تارة وهي الإحسان إلى الخلق وبينها وبين الصبر تارة ولا بد من الثلاثة : الصلاة والزكاة والصبر . لا تقوم مصلحة المؤمنين إلا بذلك في صلاح نفوسهم وإصلاح غيرهم لا سيما كلما قويت الفتنة والحنة فالحاجة إلى ذلك تكون أشد الحاجة إلى السحابة والصبر عامة لجميع بني آدم لا تقوم مصلحة دينهم ولا دنياهم إلا به .

ولهذا جميعهم يتأدحون بالشجاعة والكرم حتى إن ذلك عامة ما يمدح به الشعراء في شعرهم وكذلك يتذامون بالبخل والجبن . والقضايا التي يتفق عليها بنو آدم لا تكون إلا حقاً كاتفاقهم على مدح الصدق والعدل وذم الكذب والظلم .

وقد قال النبي ﷺ لما سأله الأعراب حتى اضطروه إلى سمرة فتعلقت بردائه فالتفت إليهم وقال « والذي نفسي بيده لو أن عندي عدد هذه النضاه نعماً لقسمته عليكم ثم لا تجدوني بخيلاً ولا جباناً ولا كذوباً » .

لكن يتنوع ذلك بتنوع المقاصد والصفات فإنما الأعمال بالنيات
وإنما لكل امرئ ما نوى .

ولهذا جاء الكتاب والسنة بذي البخل والجبن ومدح الشجاعة
والسماحة في سبيله دون ما ليس في سبيله فقال النبي ﷺ : شر
ما في المرء شح هالع وجبن خالع ، وقال : من سيدكم يا بني سلمة ؟
فقالوا الجذ بن قيس على أفا تزنه بالبخل فقال وأي داء أدوأ من
البخل ، وفي رواية : ان السيد لا يكون بخيلاً ، بل سيدكم الأبيض
الجعد البراء بن معروف ، وكذلك في الصحيح قول جابر بن عبد
الله لأبي بكر الصديق رضي الله عنها إما أن تعطيني وإما أن تبخل
عني ، فقال تقول وإما أن تبخل عني ؟ ! وأي داء أدوأ من البخل
فجعل البخل من أعظم الأمراض .

وفي صحيح مسلم عن سلمان بن ربيعة قال : قال عمر : قسم النبي ﷺ
قسماً فقلت يا رسول الله : والله لغير هؤلاء أحق به منهم ، فقال : انهم
خيروني بين أن يسألوني بالفحش وبين أن يبخلوني ولست بباخل ،
يقول لمنهم يسألوني مسألة لا تصلح فان اعطيتهم وإلا قالوا هو بخيل
فقد خيروني بين أمرين مكروهين لا يتركوني من احدهما الفاحشة
والتبغيل ، والتبغيل اشد فادفع الأشد باعطائهم .

والبخل جنس تحت أنواع كبائر وغير كبائر قال تعالى : ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم

سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ، [آل عمران : ١٨٠] وقال « وابدوا
الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً » إلى قوله « إن الله
لا يحب من كان مختالاً فخوراً الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ،
[النساء : ٣٦ - ٣٧] وقال تعالى « وما منعهم أن تقبل منهم
نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله ولا يأتون الصلاة إلا وهم
كسالى ولا ينفقون إلا وهم كارهون » [التوبة : ٥٤] وقال « فلما
آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم
إلى يوم يلقونه » [التوبة : ٧٦ ، ٧٧] وقال « ومن يبخل فإنما يبخل عن
نفسه » [محمد : ٣٨] وقال « فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون
الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون » [الماعون : ٤ إلى ٧] وقال
« والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم
بعذاب أليم يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم
وظهورهم » الآية [التوبة : ٣٤ - ٣٥]

وما في القرآن من الأمر بالإيتاء والإعطاء وذم من ترك ذلك
كله ذم للبخل . وكذلك ذمه للجن كثير مثل قوله « ومن يؤلمهم
يومئذ دبره إلا متمرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باه بغضب من
الله وماواه جهنم وبئس المصير » [الأنفال : ١٦] وقوله عن المنافقين
« ويحلفون بالله أنهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون لو
يجدون مليحاً أو مغارات أو مدخلا لولوا إليه وهم يمحمون » [التوبة

٥٦ - ٥٧] وقوله « فإذا أنزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال رأيت الذين في قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر الغشي عليه من الموت » [محمد : ٢٠] وقوله « ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلوة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية وقالوا ربنا لم كتب علينا القتال لولا أخرتنا إلى أجل قريب قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلاً » [النساء : ٧٧] وما في القرآن من الحض على الجهاد والتغيب فيه وذم الناكثين عنه والتاركين له كله ذم للجهن .

ولما كان صلاح بني آدم لا يتم في دينهم ودنياهم إلا بالشجاعة والكرم بين سبغانه أن من تولى عن الجهاد بنفسه أبدل الله به من يقوم بذلك فقال « يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أنسا قلتم إلى الأرض أراضيم بالحياة الدنيا من الآخرة » فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً والله على كل شيء قدير » [التوبة : ٣٨ - ٣٩] وقال تعالى « ها أنتم هؤلاء تدعون لتنفقوا في سبيل الله فنسكم من ييخل ومن ييخل فإنما ييخل على نفسه والله الغني وأنتم الفقراء وإن تولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم » [محمد : ٣٨] .

وبالشجاعة والكرم في سبيل الله فضل السابقين فقال « لا يستوي
منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين
أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى » [الحديد : ١٠] .
وقد ذكر الجهاد بالنفس والمال في سبيله ومدحه في غير آية
من كتابه وذلك هو الشجاعة والسباحة في طاعته سبحانه فقال « كم
من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين
[البقرة : ٢٤٩] وقال تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة
فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون وأطيعوا الله ورسوله
ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين ،
[الأنفال : ٤٥ - ٤٦] .

والشجاعة ليست هي قوة البدن فقد يكون الرجل قوي البدن
ضعيف القلب وإنما هي قوة القلب وثباته فإن القتال مداره على قوة
البدن وصنعة للقتال وعلى قوة القلب وخبرته به والحمود منها ما كان
بعلم ومعرفة دون التهور الذي لا يفكر صاحبه ولا يميز بين الحمود
والمذموم .

ولهذا كان القوي الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب حتى يفعل
ما يصلح فأما المغلوب حين غضبه فليس بشجاع ولا شديد .
وقد تقدم أن جماع ذلك هو الصبر فإنه لا بد منه . والصبر
صبران . صبر عند الغضب . وصبر عند المصيبة كما قال الحسن

ما تجرع عبد جرعة أعظم من جرعة حلم عند الغضب وجرعة صبر عند المصيبة . وذلك لأن أصل ذلك هو الصبر على المؤلم وهذا هو الشجاع الشديد الذي يصبر على المؤلم ، والمؤلم إن كان مما يمكن دفعه أثار الغضب وإن كان مما لا يمكن أثار الحزن ولهذا يحمر الوجه عند الغضب لثوران الدم عند استئثار القدرة ويصفر عند الحزن لغور الدم عند استئثار العجز .

ولهذا جمع النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن ابن مسعود قال : قال النبي ﷺ « ماتعدون الرقوب فيكم ؟ قالوا الرقوب الذي لا يولد له ، قال : ليس ذلك بالرقوب ولكن الرقوب الرجل الذي لم يقدم من ولده شيئاً ثم قال : ماتعدون الصرعة فيكم ؟ قلنا الذي لا تصرعه الرجال ، فقال : ليس بذلك ولكن الصرعة الذي يملك نفسه عند الغضب » فذكر ما يتضمن الصبر عند المصيبة والصبر عند الغضب .

قال الله تعالى في المصيبة « وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون » [البقرة : ١٥٦] الآية وقال تعالى في الغضب « وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم » [فصلت : ٣٥] .

وهذا الجمع بين صبر المصيبة وصبر الغضب نظير الجمع بين صبر المصيبة وصبر النعمة كما في قوله تعالى « ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة ثم

نزعتها منه إنه ليؤوس كفور ولئن أذقناه نعاء بعد ضراء مسته
 ليقولن ذهب السيئات عني إنه لفرح فخور إلا الذين صبروا وعملوا
 الصالحات أولئك لهم مغفرة وأجر كبير ، [هود : ٩ - ١١]
 وقال : « لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم ،
 [الحديد : ٢٣] وبهذا وصف كعب بن زهير من وصفه من الصحابة
 المهاجرين حيث قال :

لا يفرحون إذا قالت سيوفهم قوماً وليسوا مجازيعاً إذا نبلوا
 وكذلك قال حسان بن ثابت في صفة الأنصار :
 لا فخر إن هم أصابوا من عدوهم وإن أصيبوا فلا خور ولا هلع
 وقال بعض العرب في صفة النبي ﷺ : يغلب فلا يبطر
 ويغلب فلا يضجر .

ولما كان الشيطان يدعو الناس عند هذين النوعين إلى تعدي
 الحدود بقلوبهم وأصواتهم وأيديهم نهى النبي ﷺ عن ذلك فقال لما
 قيل له وقد بكى لما رأى إبراهيم في النزع : تبكي ؟ ! أولم تنه
 عن البكاء ؟ فقال « إنما نهيت عن صوتين أحقن فاجر بن صوت عند
 نعمة لهو ولعب ومزامير شيطان وصوت عند مصيبة لطم خدود
 وشتى جيوب ودعاء بدعوى الجاهلية فجمع بين الصوتين » .

وأما نهيه عن ذلك في المصائب فمثل قوله ﷺ « ليس منا من
 لطم الحدود وشتى الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » وقال « أنا بريء من

الحالقة والمالقة والشاقة ، وقال « ما كان من العين والقلب فمن الله ، وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان ، وقال : « إن الله لا يأخذ على دمع العين ولا حزن القلب ولكن يعاقب بهذا أو برحم وأشار إلى لسانه ، وقال « من ينس عليه فانه يعذب بما ينس عليه » .

واشترط على النساء في البيعة أن لا ينعن وقال « إن الناشئة إذا لم تقب قبل موتها فانها تلبس يوم القيامة دوعاً من جرب ومريالاً من قطران ، وقال في الغلبة والمصائب والفرح « إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليعد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته ، وقال « إن أعف الناس قتله أهل الإيمان ، وقال « لا تقتلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا وليداً ، إلى غير ذلك مما أمر به في الجهاد من العدل وترك العدوان اتباعاً لقوله تعالى « ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ، [المائدة : ٣] ولقوله تعالى « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ، [البقرة : ١٩٠] .

ونهى عن لبس الحرير ونحتم الذهب والشرب في آنية الذهب والفضة وإطالة الثياب إلى غير ذلك من أنواع السرف والحيلاء في النعم وذم الذين يستملون الخمر والحرير والحرير والمعازف وجعل فيهم الخسف والسحق وقد قال الله تعالى « إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً ، [النساء : ٣٦] وقال عن قارون « إذ قال له قومه لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين ، [القصص : ٧٦] .

وهذه الأمور الثلاثة مع الصبر عن الاعتداء في الشهوة هي جوامع هذا الباب . وذلك أن الإنسان بين ما يحبه ويشتهيه وبين ما يبغضه ويكرمه فهو يطلب الأول بمحبته وشهرته ويدفع الثاني ببغضه ونفرتة وإذا حصل الأول أو اندفع الثاني أوجب له فرحاً ومروراً وإن حصل الثاني أو اندفع الأول حصل له حزن فهو محتاج عند الهبة والشهوة أن يصبر عن عدوانها وعند الغضب والنفرة أن يصبر عن عدوانه وعند المصيبة أن يصبر عن الجزع منها .

فالنبي ﷺ ذكر الصوتين الأحققين الفاجرين الصوت الذي يوجب الاعتداء في الفرح حتى يصير الإنسان فرحاً فخوراً والصوت الذي يوجب الجزع .

وأما الصوت الذي يثير الغضب لله كالأصوات التي تقال في الجهاد من الأشعار المنشدة فذلك لم تكن بآلات . وكذلك أصوات الشهوة في الفرح فرخص منها فيما وردت به السنة من الضرب بالدف في الأعراس والأفراح للنساء والصبيان .

وعامة الأشعار التي تفتد بالأصوات لتحريك النفوس هي من هذه الأقسام الأربعة . وهي التشبيب . وأشعار الغضب والحمة وهي الحماسة والهجاء وأشعار المصائب كالمرائي وأشعار النعم والفرح وهي المدائح .

والشعراء جرت عادتهم أن يشوا مع الطبع كما قال الله تعالى « ألم تر أنهم في كل واد يهيمون وأنهم يقولون ما لا يفعلون » [الشعراء ٢٢٤-٢٢٦]

ولهذا أخبر أنهم يتبعهم الغاؤون والغاوي هو الذي يتبع هواه بغير علم وهذا هو الغي وهو خلاف الرشد كما أت الضال الذي لا يعلم مصلحته هو خلاف المبتدى قال سبحانه « والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى » [النجم : ١ - ٢]

ولهذا قال النبي ﷺ « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي » فهذا نجدهم يمدحون جنس الشجاعة وجنس السباحة إذ كان عدم هذين مذموماً على الإطلاق . وأما وجودهما فبه تحصل مقاصد النفوس على الإطلاق لكن العاقبة في ذلك للمتقين وأما غير المتقين فلهم عجلة لا عاقبة . والعاقبة وإن كانت في الآخرة فتكون في الدنيا أيضاً قال تعالى لما ذكر قصة نوح ونجاته بالسفينة « قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك وأمم سنمتعهم ثم يمسهم منا عذاب أليم » إلى قوله « فاصبر إن العاقبة للمتقين » [هود : ٤٨ - ٤٩] وقال « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين » [البقرة : ١٩٤]

والفرقان أن يحمده من ذلك ما حمده الله ورسوله فإن الله تعالى هو الذي حمده زين . وذمة شين . دون غيره من الشعراء والخطباء وغيرهم .

ولهذا لما قال القائل من بني تميم للنبي ﷺ إن حمدي زين وذمي شين قال له « ذاك الله » والله سبحانه حمد الشجاعة والسباحة

في سبيله كما في الصحيح عن أبي موسى قال : قيل يا رسول الله الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء فأي ذلك في سبيل الله ؟ فقال : « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » وقد قال سبحانه « وقاتلوا هم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » [الأنفال : ٣٩] .

وذلك أن هذا هو المقصود الذي خلق الخلق له كما قال تعالى « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون » فكل ما كان لأجل الغاية التي خلق لها الخلق كان محموداً عند الله وهو الذي يبقى لصاحبه وهذه الأعمال الصالحات .

ولهذا كان الناس أربعة أصناف : من يعمل لله بشجاعة ومماحة فهؤلاء هم المؤمنون المستحقون للجنة . ومن يعمل لغير الله بشجاعة فهذا ينفع بذلك في الدنيا وليس له في الآخرة من خلاق . ومن يعمل لله ولكن لا بشجاعة ولا مماحة فهذا فيه من النفاق ونقص الإيمان بقدر ذلك . ومن لا يعمل لله وليس فيه شجاعة ولا مماحة فهذا ليس له دنيا ولا آخرة .

فهذه الأخلاق والأفعال يحتاج إليها المؤمن عموماً وخصوصاً في أوقات المحن والفقر الشديدة فانهم يحتاجون إلى صلاح نفوسهم ودفع الذنوب عن نفوسهم عند المقتضى للفتنة عندهم ويحتاجون أيضاً إلى أمر غيرهم ونهيه بحسب قدرتهم وكل من هذين الأمرين فيه من الصعوبة ما فيه وإن كان يسيراً على من يسره الله عليه وهذا لأن الله أمر المؤمنين

بالإيمان والعمل الصالح وأمرهم بدعوة الناس وجهادهم على الإيمان والعمل الصالح ولكنهم كما قال الله تعالى « ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور » [الحج : ٤٠-٤١] وكما قاله إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد » [غافر : ٥١] وكما قال « كتب الله لأغلبن أنا ورسلي إن الله قوي عزيز » [المجادلة : ٢١] وكما قال « وإن جندنا لهم الغالبون » [الشعراء : ٤٤] .

ولما كان في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله من الابتلاء والحن ما يعرض به المرء للفتنة صار في الناس من يتعلل لتترك ما وجب عليه من ذلك بأنه يطلب السلامة من الفتنة كما قال عن المنافقين « ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا » [التوبة : ٤٩] الآية، وقد ذكر في التفسير أنها نزلت في الجد ابن قيس لما أمره النبي ﷺ بالتجهز لغزو الروم وأظنه قال : هل لك في نساء بني الأصفر ؟ فقال يا رسول الله إني رجل لا أصبر على النساء وإني أخاف الفتنة بنساء بني الأصفر فاذن لي ولا تفتني . وهذا الجد هو الذي تخلف عن بيعة الرضوان تحت الشجرة واستتر بحمل أحمر وجاء فيه الحديث « إن كلهم مقفور له إلا صاحب الجمل الأحمر » فانزل الله تعالى فيه « ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا » يقول أنه طلب القعود ليسلم من

فتنة النساء فلا يفتنن بهن فيحتاج الى الاحتراز من المحذور ومجاهدة نفسه فيتعذب بذلك أو يواقعها فيأثم فاث من رأى الصور الجلية وأحبها فان لم يتمكن منها إما لتحريم الشارع وإما للعجز عنها يعذب قلبه وإن قدر عليها وفعل المحذور هلك . وفي الحلال من ذلك من معاملة النساء ما فيه بلاه فهذا وجه قوله ولا تفتني ، قال الله تعالى « ألا في الفتنة سقطوا » يقول : نفس إعراضه عن الجهاد الواجب ونكوله عنه وضعف إيمانه ومرض قلبه الذي زين له ترك الجهاد فتنة عظيمة قد سقط فيها فكيف يطلب التخلص من فتنة صغيرة لم تصبه بوقوعه في فتنة عظيمة قد أصابته . والله يقول « وقاتلوم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » فمن ترك القتال الذي أمر الله به لئلا تكون فتنة فهو في الفتنة ساقط بما وقع فيه من ريب قلبه ومرض فؤاده وتركه ما أمر الله به من الجهاد .

فتدبر هذا فان هذا مقام خطر فان الناس هنا ثلاثة أقسام . قسم يأمررون وينهون ويقاثلون طلباً لازالة الفتنة التي زعموا ويكون فعلهم ذلك أعظم فتنة للمقاتلين في الفتنة الواقعة بين الأمة وأقوام ينكثون عن الأمر والنهي والقتال الذي يكون به الدين كله لله وتكون كلمة الله هي العليا لئلا يفتنوا وهم قد سقطوا في الفتنة وهذه الفتنة المذكورة في سورة « برأءة » دخل فيها الاقتتان بالصور الجلية فانها سبب نزول الآية .

وهذه حال كثير من المتدينين يتكون ما يجب عليهم من أمر ونهي وجهاد يكون به الدين كله لله وتكون كلمة الله هي العليا لئلا يقتنوا بجنس الشهوات وهم قد وقعوا في الفتنة التي هي أعظم بما زعموا أنهم فروا منه وانما الواجب عليهم القيام بالواجب وترك المحظور وهما متلازمان وإذا تركوا ذلك لكون نفوسهم لا تطاوعهم إلا على فعلها جميعاً أو تركها جميعاً مثل كثير ممن يجب الرياسة أو المال وشهوات الغي فانه إذا فعل ما وجب عليه من أمر ونهي وجهاد وإمارة ونحو ذلك فلا بد أن يفعل شيئاً من المحظورات فالواجب عليه أن ينظر أغلب الأمرين فان كان المأمور أعظم أجراً من ترك ذلك المحظور لم يترك ذلك لما يخاف ان يقتون به ما هو دونه في المفسدة . وإن كان ترك المحظور أعظم أجراً لم يفت ذلك بوجاء ثواب يفعل واجب يكون دون ذلك ، فذلك يكون بما يجتمع له من الأمرين من الحسنات والسيئات فهذا هذا وتفصيل ذلك يطول .

وكل بشر على وجه الأرض فلا بد له من أمر ونهي ولا بد أن يأمر وينهي حتى لو أنه وحده لكان يأمر نفسه وينهاها إما بمعرف وإما بتكر كما قال تعالى «إن النفس لأماراة بالسوء» [يوسف: ٥٣] فان الامر هو طلب الفعل وإرادته والنهي طلب الترك وإرادته . ولا بد لكل حي من إرادة وطلب في نفسه يقتضي بها فعل نفسه ويقتضي بها فعل غيره إذا أمكن ذلك ، فان الانسان حي يتحرك بإرادته .

وينو آدم لا يعيشون إلا باجتماع بعضهم مع بعض وإذا اجتمع
 اثنان فصاعداً فلا بد أن يكون بينهما اثنان يأمر وتناه عن أمر .
 ولهذا كان أقل الجماعة في الصلاة اثنان كما قيل الاثنان فما فوقها
 جماعة لكن لما كان ذلك اشتراكاً في مجرد الصلاة حصل باثنين أحدهما
 إمام والآخر مأموم كما قال النبي ﷺ لما لك بن الحويرث صاحبه
 « إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيا وليؤمكما أكبركما » وكانا متقاربين
 في القراءة .

وأما الأمور العادية ففيها السنن أنه قال ﷺ « لا يحل لثلاثة
 يكونون في سفر إلا أمروا عليهم أحدهم »

وإذا كان الأمر والنهي من لوازم وجود بني آدم فمن لم يأمر
 بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله وينه عن المنكر الذي نهى الله
 عنه ورسوله وإلا فلا بد أن يأمر وينهي ويؤمر وينهى إما بما يضاف
 ذلك وإما بما يشترك فيه الحق الذي أنزله الله بالباطل الذي لم ينزله
 الله . وإذا اتخذ ذلك ديناً كان ديناً مبتدعاً .

وهذا كما أن كل بشر متحرك بإرادته محام حارث فمن لم تكن
 نيته صالحة وعمله محلاً صالحاً لوجه الله وإلا كان محلاً فاسداً أولغير
 وجه الله وهو الباطل كما قال تعالى « إن سعيكم لثقل » [اليل: ٤] وهذه
 الاعمال كلها باطلة من جنس أعمال الكفار الذين كفروا وصدوا
 عن سبيل الله أضل أعمالهم .

وقال تعالى : والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه
الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه
حسابه والله مريب الحساب ، [النور : ٣٩] وقال : وقدمنا الى ما عملوا
من عمل فجعلناه هباء منثوراً ، [الفرقان : ٢٣] .

وقد أمر الله في كتابه بطاعته وطاعة رسوله وطاعة أولى
الأمر من المؤمنين كما قال تعالى : يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله
وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه
الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير
وأحسن تأويلاً ، [النساء : ٥٩] .

وأولو الأمر أصحاب الأمر وذووه وهم الذين يأمرون الناس
وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة وأهل العلم والكلام فلهذا كان
أولو الأمر صنفين العلماء والأمراء فاذا صلحوا صلح الناس وإذا
فسدوا فسد الناس كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه للأحمسية
لما سأله ما بقاؤنا على هذا الامر قال ما استقامت لكم أئمتكم
ويدخل فيهم الملوك والمشايع وأهل الديوان وكل من كان متبوعاً
فانه من أولي الأمر وعلى كل واحد من هؤلاء أن يأمر بما أمر
الله به وينهى عما نهى عنه وعلى كل واحد من عليه طاعته أن
يطيعه في طاعة الله ولا يطيعه في معصية الله كما قال أبو بكر
الصديق رضي الله عنه حين تولى أمر المسلمين وخطبهم فقال في خطبته

« أيها الناس القوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ منه الحق والضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ له الحق أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم » .

فصل

وإذا كانت جميع الحسنات لا بد فيها من شيتين . أن يراد بها وجه الله . وأن تكون موافقة للشريعة فهذا في الأقوال والأفعال في الكلم الطيب والعمل الصالح في الأمور العلمية والأمر العبادية .

ولهذا ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أن أول ثلاثة تسجر بهم جهنم رجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن وأقرأه ليقول الناس هو عالم وقارئ . ورجل قاتل وجاهد ليقول الناس هو شجاع وجريء . ورجل تصدق وأعطى ليقول الناس جواد سخّي فان هؤلاء الثلاثة الذين يريدون الرياء والسمعة هم بازاء الثلاثة الذين بعد النبيين من الصديقين والشهداء والصالحين فان من تعلم العلم الذي بعث الله به رسله وعلمه لوجه الله كان صديقا ومن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا وقتل كان شهيدا . ومن تصدق يبتغي بذلك وجه الله كان صالحا .

ولهذا يسأل المقرط في ماله الرجعة وقت الموت كما قال ابن عباس من أعطى مالا فلم يحج منه ولم يترك سأل الرجعة وقت

الموت وقرأ قوله تعالى د- وأنفقوا مما رزقناكم من قبل ان يأتي
احدكم الموت فيقول رب لولا اخرجني الى اجل قريب فاصدق
واكن من الصالحين ، [المنافقون : ١٠] .

فهذه الأمور العلمية الكلامية يحتاج الخبير بها ان يكون ما
يخبر به عن الله واليرم الآخر وما كان وما يكون حقاً صواباً
وما يأمر به وينهى عنه كما جاءت به الرسل عن الله

فهذا هو الصواب الموافق للسنة والشريعة للتبعية لكتاب الله
وسنة رسوله كما ان العبادات التي يتعبد العباد بها إذا كانت بما
شرعه الله وامر الله به ورسوله كانت حقاً صواباً موافقاً لما بعث
الله به رسله . وما لم يكن كذلك من القسمين كان من الباطل
والبدع المضى والجهل وان كان يسميه من يسميه علوماً ومعقولات
وعبادات ومجاهدات وأذواقاً ومقامات ويحتاج ايضاً ان يؤمر بذلك
لأمر الله وينهى عنه لنهي الله ويخبر بما اخبر الله به لانه حق وإيمان
وهدى كما اخبرت به الرسل كما تحتاج العبادة ان يقصد بها وجه
الله فاذا قيل ذلك لاتباع الهوى والحمية او لاطهار العلم والفضيلة
او لطلب السمعة والرياء كان بغزل المقاتل شجاعة وحمية ورياء .

ومن هنا يتبين لك ما وقع فيه كثير من اهل العلم والمقال .
واهل العبادة والحال . فكثيراً ما يقول هؤلاء من الأقوال ما
هو خلاف الكتاب والسنة او ما يتضمن خلاف السنة ووافقها

وكثيراً ما يتعبد هؤلاء بعبادات لم يأمر الله بها بل قد نهى عنها
او ما يتضمن أمراً محظوراً . وكثيراً ما يقاتل هؤلاء قتالاً
غالباً للقتال المأمور به او متضمناً للمأمور محظور .

ثم كل من الأقسام الثلاثة المأمور والمحظور والمشمول على الأمرين
قد يكون لصاحبه نية حسنة وقد يكون متبعاً لهواه وقد يجتمع
له هذا وهذا فهذه تسعة أقسام في هذه الأمور وفي الأموال المنفقة
عليها من الاموال السلطانية الفمي وغيره والأموال الموقوفة والأموال
الموصى بها والمنذورة وأنواع العطايا والصدقات والصلات وهذا كله من
لبس الحق بالباطل وخلط عمل صالح وآخر مميء والسمي من ذلك قد
يكون صاحبه مخطئاً او ناسياً مغفوراً له كالمجهنم المخطيء الذي له اجر
وخطؤه مغفور له وقد يكون صغيراً مكفراً باجتناب الكبائر . وقد
يكون مغفوراً بتوبة او بحسنات تمحو السيئات او مكفراً بمصائب
الدنيا وغو ذلك إلا ان دين الله الذي أنزل به كتبه ويبحث به
رسله ما تقدم من إرادة الله وحده بالعمل الصالح .

وهذا هو الإسلام العام الذي لا يقبل الله من احد غيره قال
تعالى « ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة
من الخاسرين » [آل عمران ٨٥] وقال تعالى « شهد الله أنه لا إله إلا هو
والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم إن الدين
عند الله الإسلام » [آل عمران : ١٨] .

أقيموا الصلوة واتقوا [الأنعام : ٧١ - ٧٢] .

ويستعمل متعدياً مقروناً بالإحسان كقوله تعالى « وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى تلك أمانهم قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين يلى من اسلم وجهه لله وهو محسن . فله اجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » [البقرة : ١١١ - ١١٢] وقوله « ومن احسن ديناً ممن اسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم حنيفاً واتخذ الله ابراهيم خليلاً » [النساء : ١٢٥] فقد انكر أن يكون دين احسن من هذا الدين وهو اسلام الوجه لله مع الاحسان واخبر ان كل من اسلم وجهه لله وهو محسن فله اجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

اثبت هذه الكلمة الجامعة والقضية العامة رداً لما زعم من زعمه ان لا يدخل الجنة إلا متهود او متنصر . وهذان الوصفان وهما اسلام الوجه لله والاحسان هما الاصلان المتقدمان وهما كون العمل خالصاً لله صواباً موافقاً للسنة والشريعة .
وذلك أن اسلام الوجه لله هو متضمن للقصد والنية لله كما قال بعضهم .

أستغفر الله ذنباً لست بحصيه رب العباد اليه الوجه والعمل وقد استعمل هنا أربعة ألفاظ : اسلام الوجه . وإقامة الوجه ، كقوله تعالى « وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد » [الأعراف : ٢٩] وقوله « فاقم وجهك للدين حنيفاً فطرت الله التي فطر الناس عليها » [الروم : ٣٠]

وتوجه الوجه كقول الخليل « إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين » [الأنعام : ٧٩] وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في دعاء الاستفتاح في صلاته « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين » .

وفي الصحيحين عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ بما يقول إذا أوى إلى فراشه (اللهم أسلمت نفسي إليك ووجهت وجهي إليك) فالوجه يتناول التوجه والتوجه إليه ويتناول التوجه نحوه كما يقال أي وجه تريد أي أية جهة وناحية تقصد وذلك أنها متلازمان فحيث توجه الإنسان توجه وجهه ووجهه مستلزم لتوجهه وهذا في باطنه وظاهره جميعاً .

فهذه أربعة أمور والباطن هو الأصل والظاهر هو الكمال والشعار فإذا توجه قلبه إلى شيء تبعه وجه الظاهر فإذا كان العبد قصده ومراوده وتوجهه إلى الله فهذا صلاح إرادته وقصده ، فإذا كان مع ذلك محسناً فقد اجتمع أن يكون عمله صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً وهو قول عمر رضي الله عنه : اللهم اجعل عملي كله صالحاً واجعله لوجهك خالصاً ولا تجعل لأحد فيه شيئاً .

والعمل الصالح هو الإحسان وهو فعل الحسنات وهو ما أمر الله به والذي أمر الله به هو الذي شرعه الله وهو الموافق لسنة الله وسوله فقد أخبر الله تعالى أنه من أخلص قصده لله وكان محسناً في عمله فإنه مستحق للثواب سالم من العقاب .

ولهذا كان أئمة السلف يجمعون هذي الأصلين كقول الفضيل ابن عياض في قوله تعالى « ليلوكم أبيكم أحسن عملا » [الملك : ٣] قال : أخلصه وأصوبه فقبل يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه فقال : إن العمل إذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل ، وإذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة .

وقد روى ابن شاهين والالكافي عن سعيد بن جبير قال لا يقبل قول وعمل إلا بنية ولا يقبل قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة . ورويا عن الحسن البصري مثله ولفظه لا يصلح مكان يقبل وهذا فيه رد على المرجئة الذين يجمعون بين القول كآقيا فأخبر أنه لا بد من قول وعمل إذ الإيمان قول وعمل لا بد من هذين كما قد بسطناه في غير هذا الموضع وبيننا أن مجرد تصديق القلب واللسان مع البعض والاستكبار لا يكون إيمانا باتفاق المؤمنين حتى يقترون بالتصديق عمل .

وأصل العمل عمل القلب وهو الحب والتعظيم المنافي للبغض والاستكبار، ثم قالوا ولا يقبل قول وعمل إلا بنية وهذا ظاهر فإن القول والعمل إذا لم يكن خالصا لله تعالى لم يقبله الله تعالى . ثم قالوا ولا يقبل قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة وهي الشريعة وهي ما أمر الله به ورسوله لأن القول والعمل والنية الذي لا يكون مستوفيا مشروعا قد أمر الله به يكون بدعة ليس بما يحبه الله فلا يقبله الله ولا يصلح مثل أعمال المشركين وأهل الكتاب . ولفظ السنة في كلام

السلف يتناول السنة في العبادات وفي الاعتقادات وإن كان كثير من
صنف في السنة يقصدون الكلام في الاعتقادات .

وهذا كقول ابن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء رضي الله عنهم :
اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة . وأمثال ذلك والحمد لله رب العالمين
وصلواته على محمد وآله الطاهرين وأصحابه أجمعين .

تم الكتاب بحمد الله

* * *

لعل كتاب الحسبة لشيخ الاسلام تقي الدين احمد بن تيمية
 اهم مرجع لمن يريد الاطلاع على الجانب الاقتصادي في الاسلام
 وموقفه في شأن من أهم شؤون العصر هو تدخل الدولة في الحياة
 الاقتصادية العامة . وبما قاله فيه الشيخ محمد مبارك رئيس قسم
 العقائد والاديان في كلية الشريعة بجامعة دمشق : « يمتاز ابن
 تيمية في كتابه هذا عن الذين ألفوا في الحسبة من حيث نظريتها
 ومبداؤها المعام كالملاوردي والغزالي ، ان كتابه خصب بالآراء
 والاجتهادات المتعددة التي يعرض فيها مختلف وجهات النظر ،
 وانه يبسط الادلة ويناقشها وينتقل من الجزئيات من المذاهب
 الاربعة وغيرها احياناً الى الكلمات ، ومن المبادئ العامة الى
 تطبيقاتها . وتبرز شخصية شيخ الاسلام ابن تيمية في تخريجاته
 واستنباطاته ، كما تتجلى في مزجه البحث الفقهي الحقوقي بالروح
 الاخلاقية ، واهتمامه بالجانب الاجتماعي مع محاولة للنظر في
 المسائل الانسانية في تعدد عناصرها والقضاء ضوء المبادئ
 الاسلامية عليها حلها . وبهذا يبرز كتاب الحسبة لابن تيمية
 نسيج وحده من بين جميع ما ألف في موضوع الحسبة » .

الثمن : ٦ ل . ل .



0507631